القدس
في الانتخابات الأردنية
في ٢١ أكتوبر ١٩٥٦

أ.د/ عبد المعطي البيومي سالم
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

(العدد الخامس والثلاثون)
(الإصدار الأول)
(١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م)

القدس في الانتخابات الأردنية في٢١ أكتوبر١٩٥٦

عبد المعطي البيومي سالم
قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية، القاهرة، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.
البريد الالكتروني: mostafaismail.2034@azhar.edu.eg

ملخص البحث: تدور أحداث البحث حول الانتخابات الأردنية التي جري عقدها في الأردن سنة ١٩٥٦ وتحديدا في مدينة القدس إحدي أهم المدن في الضفة الغربية لنهر الأردن والتابعة للمملكة الاردنية الهاشمية بعد انضمامها لشرق الاردن وتكوين المملكة الاردنية بضفتيها سنة ١٩٥٠ . وقد تعرض البحث لاحوال الانتخابات البرلمانية الاردنية منذ ١٩٥٠ في وجود العنصر الفلسطيني الذي اندمج وأصبح وحدة واحدة مع أهالي شرق الأردن حتي ١٩٥٦ ، فضلا عن العوامل الدافعة لحل البرلمان في يونيو ١٩٥٦ ، ووضع الأحزاب المؤتلفة في القدس ، واتجاهات الحكومة الاردنية للتمهيد للانتخاب خلال شهر يونيو إلي أكتوبر ووضع القدس فيها كنموذج لأهم مدينة في الضفة مع مسح لاتجاهات وبرامج المرشحين المقدسيين في الانتخابات ، ودور مصر في القدس بوجه خاص نحو هذه الانتخابات ورد فعل الاردن تجاهها ، وأخيراً دور النواب المقدسيين الفائزين بمقاعد في انتخابات المجلس النيابي الاردني وسوف تتعرض هذه الدراسة لأحوال البرلمان الأردني منذ انضمام الضفة الغربية لنهر الأردن إلى شرق الأردن ، إثر انتخابات عام ١٩٥٠ وهي المعروفة بضم الضفتين حتى الانتخابات محل البحث في ٢١ أكتوبر عام ١٩٥٦، بالإضافة إلي العوامل التي دفعت لحل البرلمان الأردني في يونيو عام ١٩٥٦ ثم وضع الأحزاب المؤتلفة في القدس.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات؛ القدس؛ الأردن؛ البرلمان، المرشحين.

Jerusalem in the Jordanian elections on October 21, 1956

Abdul Muti Al-Bayoumi Salem
Department of History and Civilization, Faculty of Arabic Language, Cairo, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.
Email: mostafaismail.2034@azhar.edu.eg

Abstract : The research events revolve around the Jordanian elections that were held in Jordan in 1956, specifically in the city of Jerusalem, one of the most important cities in the West Bank of the Jordan River and affiliated to the Hashemite Kingdom of Jordan after its accession to Transjordan and the formation of the Kingdom of Jordan on its two banks in 1950. The research examined the conditions of the Jordanian parliamentary elections since 1950 in the presence of the Palestinian element that merged and became one unit with the people of Transjordan until 1956, as well as the motive factors for dissolving Parliament in June 1956, the status of the coalition parties in Jerusalem, and the Jordanian government's tendencies to prepare for elections during the month of June to October and the status of Jerusalem as a model for the most important city in the West Bank with a survey of the trends and programs of Jerusalemite candidates in the elections, the role of Egypt in Jerusalem in particular towards these elections and Jordan's reaction towards them, and finally the role of Jerusalemite representatives who won seats in the Jordanian Parliament elections. This study will discuss the conditions of the Jordanian Parliament Since the accession of the West Bank of the Jordan River to Transjordan, following the elections of 1950, which is known as the annexation of the two banks, until the elections in question on October 21, 1956, in addition to the factors that prompted the dissolution of the Jordanian Parliament in June 1956, then the establishment of the allied parties in Jerusalem.

Keywords: The election; Jerusalem; Jordan; Parliament, Candidates.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وبعد..

يعد موضوع القدس في الانتخابات الأردنية لسنة ١٩٥٦ من الموضوعات القليلة النادرة التي لم تتناولها أيدي الباحثين بالدراسة والبحث الدقيق ، بل جاءت ضمن ثنايا الموضوعات التاريخية نظرًا لندرة الوثائق والمعلومات التي تزود الباحث بالمادة العلمية اللازمة للبحث ، وذلك لاستيلاء السلطات المحتلة عليها من جهة ، فضلا عن ندرتها حتى بالنسبة للأردن نفسها من جهة أخرى ، و مع ذلك و من خلال الرجوع لكافة الدراسات التي تعرضت للقدس نجد أن تناولها قد جاء عرضًا ، أو من جهة أحادية مغايرة ، فضلا عن عدم تعمقه في تلك الفترة الزمنية التي أضحت في حاجة ماسة لدراستها من جديد و هو نفس الدافع الذي رغبني في سبر غور تلك الفترة و الكشف عن مكنون طياتها ، فقد كانت تلك الفترة التاريخية قاسية على الأردن و كادت تطيح و تعصف بكيانها.

وسوف تتعرض هذه الدراسة لأحوال البرلمان الأردني منذ انضمام الضفة الغربية لنهر الأردن إلى شرق الأردن ، إثر انتخابات عام ١٩٥٠ وهي المعروفة بضم الضفتين حتى الانتخابات محل البحث في ٢١ أكتوبر عام ١٩٥٦، بالإضافة إلي العوامل التي دفعت لحل البرلمان الأردني في يونيو عام ١٩٥٦ ثم وضع الأحزاب المؤتلفة في القدس ، واتجاهات الحكومة الأردنية للتمهيد للانتخاب خلال الشهور من يونيو إلى أكتوبر ووضع القدس فيها كنموذج لأهم مدينة في الضفة الغربية ، مع مسح لإتجاهات وبرامج المقدسيين في الانتخابات ، ودور مصر في القدس بوجه خاص نحو هذه الانتخابات ورد فعل الأردن ، وأخيرًا دور النواب المقدسيين الفائزين بمقاعد في انتخابات المجلس النيابي الأردني.

أوضاع البرلمان الأردني للضفتين سنة ١٩٥٠ – ١٩٥٦

إن مدينة القدس كجزء من الضفة الغربية لنهر الأردن قد ضمت رسميًا إلى المملكة الأردنية الهامشية في الأول من يناير سنة ١٩٥٠ عقب صدور الأمر الملكي الأردني بحل مجلس النواب الأردني الذي يشمل واقع الضفة الشرقية لنهر الأردن ، وذلك تمهيدًا لإجراء انتخابات نيابية جديدة تشمل ضفتي الأردن الشرقية في شرق الأردن والغربية في فلسطين ، والتي استتبعت بسلسلة من الإجراءات القمعية حتى ٢٤ إبريل من نفس العام موعد عرض مشروع قرار وحدة الضفتين من قبل الحكومة الأردنية إلي مجلس الأمة الأردني ، والذي وافق عليه المجلس وأعلن تأييده التام للوحدة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية، وذلك علي أساس الحكم النيابي والدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين مواطني الضفتين (١).

ومنذ الإعلان عن الوحدة وحتى سبتمبر ١٩٥٦ ظهر التذمر و السخط الشديدين من قبل الشعب ونواب الأمة الأردنية بعامة و نواب الضفة الغربية بصفة خاصة على الحكومة الأردنية برئاسة توفيق أبو الهدى ، وظهرت بوادر أزمة وزارية نتيجة لإهمالها شؤون الضفة الغربية والعمل من جانبها على التفرقة بين العنصرين الأردني والفلسطيني ، والذي بدا واضحًا من خلال محاولات الحكومة محو وضع مدينة القدس الديني والثقافي ، والذي ترتب عليه نشوب معركة حامية بين النواب والحكومة حول رئاسة مجلس النواب الأردني عندما أشعل أحد نواب الضفة الشرقية النعرة الطائفية بين النواب من أصل أردني أو فلسطيني ، ولتخفيف حدة التذمر والاحتقان والتي اتخذت مظاهر عدة منها الإضراب العام والمظاهرات التي اشتعلت في القدس وبيت لحم ، فضلا عن انقسام الصحافة الأردنية على نفسها فبينما أيدت صحفية الأردن (إحدى صحف الضفة الشرقية) الحكومة ، نجد أن صحف الضفة الغربية بأجمعها تهاجم الحكومة وحتى وزراء الضفة الغربية أنفسهم وكانت أكثر هذه الصحف هجومًا صحيفة الصريح والتي صدر قرار بوقفها لثلاثة أشهر ، كل

ذلك أرغم الحكومة للاستجابة لمطالبهم حيث أدخل توفيق أبو الهدى تعديلات على حكومته شملت اشتراك بعض العناصر الفلسطينية كموسى ناصر و أنور نسيبة في تلك الوزارة (٢).

وفى الوقت الذي تدخل الجيش الأردني لفض المظاهرات وما تبعها من عنف دعا مجلس الوصاية الأردني عددًا من النواب والمعارضة للبحث والدراسة في المسائل العامة المتعلقة بالمجلس و بخاصة النعرة الطائفية وعدم تنفيذ الواجبات الأساسية التي نص عليها قرار الوحدة في التساوي في الحقوق بين مواطني الضفة الغربية، هذه المعارضة التي تشكلت غالبيتها من الفلسطينيين، علاوة على المعارضة الأردنية التي قد ظهر من بين ظهرانيها عددًا من الأحزاب الأردنية أهمها الحزب الوطني الاشتراكي وحزب البعث العربي والحزب الشيوعي الذي استند على قاعدة ضخمة من اللاجئين والطلاب الذين كان لهم دور كبير في الحياة السياسية الأردنية ، وأثروا تأثيرًا مباشرًا فيها وبخاصة في تجميد ضم الأردن إلى حلف بغداد من جهة وطرد جلوب (القائد البريطاني) من الأردن من جهة أخرى (٣).

أدت تلك العوامل السياسية الجديدة والطارئة على المجتمع الأردني من قبل مواطني الضفة الغربية لإحداث تعديلات جوهرية في دستور المملكة الأردنية الشاملة الضفتين ، هذا الدستور جاء بمبادئ جديدة تتلائم مع الظرف والمناخ السياسي الجديد ، وكان أكثر تطورًا من دستور ١٩٤٦ الخاص بشرق الأردن فقط ، والذى أقره مجلس الأمة الأردني بمبادرة من الملك طلال بن عبد الله وتوجيهه على إثر إقراره من قبل السلطة التشريعية الأردنية في الأول من يناير عام ١٩٥٢ ، والذي شمل عددًا من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تكفل حق كل مواطن في العمل و التعليم و النظم الاجتماعية الأخرى ، كما أقر لأول مرة مسئولية الحكومة أمام مجلس النواب الذي أضحى بيده سلطة منح الثقة أو حجبها عن أية حكومة بموجب أحكام المادة ٥٤ من الدستور، كما تضمن الدستور بنودًا مفصلة لضمان حقوق الإنسان وحرياته

الأساسية وبخاصة العمال وحمايتهم ، على أن أخطر بنود هذا الدستور لسنة ١٩٥٢ كان فصل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية (٤).

وإبان الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٦ ظهرت نواة الأحزاب السياسية وإن لم تكن هذه الأحزاب تمثل أحزابًا بالمعني المعروف والمتآلف عليه شملت ستة أحزاب هي حزب البعث والحزب الوطني الاشتراكي والحزب العربي الدستوري وهيئة الإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي والحزب الشيوعي (٥).

فالحزب الشيوعي الذي تواجد على الساحة السياسية الأردنية تحت شعار الجبهة الوطنية وبخاصة في القدس ضم أعضاء ترشحوا في الانتخابات كيعقوب زيادين و فائق وراد وعبد القادر الصالح وهؤلاء قد فازوا بمقاعد في انتخابات مجلس النواب في ٢١ أكتوبر ١٩٥٦ (٦).

وقد أضيف إلى تلك الأحزاب المستقلون ، مع العلم أن حزبين قد تم إنشاؤهما في القدس الأول الحزب الشيوعي والثاني حزب التحرير الإسلامي الذي أسسه تقي الدين النبهاني في سنة ١٩٤٩ في القدس والذي كان برنامجه أكثر تطرفًا في عرضه السياسي وأساليبه من حركة الإخوان المسلمين المؤتلفة منهم والذي لم يحظ بشعبية الحزب الشيوعي (٧).

وحقيقة الأمر أن أغلبية هذه الأحزاب كان الشعب الأردني لا يعول عليها وإنما اهتمامه انصب حول الشخص ومكانته ومركزه الطائفي أو العشائري بغض النظر عن الهيئة التي ينتمي إليها ، ففي تحليل سريع لأحزاب القدس نجد أن حزب التحرير الإسلامي كان موضع نقد لاذع وسخرية واستهجان ، ولهذا فقد كانت نسبة نجاحهم في الانتخابات ضئيلة ، أما الشيوعيون فهم أفراد اتهمتهم الحكومة الأردنية بتلك التسمية كمبرر لاعتقالهم والحد من نشاطهم المتواصل في الضفة الغربية على وجه الخصوص بالرغم من تبرئتهم من إلصاق تلك التسمية عليهم ، أما الشيوعيون الحقيقيون فهم الذين رأوا انضمام الأردن والدول العربية إلي المعسكر الشرقي لأنهم اعتبروه الأمل الوحيد لإنقاذ

فلسطين ، ولذا فقد عقدوا آمالهم لتحقيق ذلك على نجاحهم في الانتخابات معتمدين على مركزهم وشخصياتهم اكثر من مذهبهم الشيوعي (٨).

وبوجه عام فإن كل المرشحين للانتخابات نادوا بالمنهج الذي تتخذه الدول العربية المتحررة وفي طليعتها مصر وسوريا ، لكن الحزب الشيوعي في القدس اشتط وأعلنها بصراحة واضحة أنه يدخل معركته الانتخابية تحت لواء جمال عبد الناصر (٩).

والحاصل بالفعل أن تقدم أهل الضفة الغربية الثقافي والسياسي على أهالي شرق الأردن كان ملحوظًا ، بل بات يمثل خطر هيمنة الفلسطينيين على المملكة الأردنية ، لذا نجد أن المعارضة للنظام الأردني بدأت بجذورها في الضفة الغربية التي اجتذبت إليها نخبة من الجماهير ذات الأصل الشرق أردني ، وقد تطور الأمر خلال سنوات من عام ١٩٥٢ وحتي سنة ١٩٥٦ حيث نشطت المعارضة من قبل المخلصين للقضية الفلسطينية من الطبقات المتوسطة والطلاب والمهن الحرة ، تمثلت تلك المعارضة في الحركة الشيوعية في القدس ورام الله والتي قوبلت بقمع شديد من جانب السلطات الأردنية ، فضلا عن حزب البعث والوطني الاشتراكي والإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي المنشق عن صفوف الأخوان عام ١٩٥٢، كل ذلك عبأ الفلسطينيون في الأردن ضد النظام وكانت مطالبهم تتلخص في إنهاء التدخل البريطاني في السياسة الأردنية وتقوية الروابط مع مصر وسوريا وزيادة مشاركة الفلسطينيين في العملية السياسية (١٠).

دوافع حل البرلمان الأردني

كانت الضفة الغربية والقدس بوجه خاص تمور بحركات ونشاطات وتنظيمات منها السرية وأخري علنية اشتركت فيها الشخصيات والعناصر القيادية المثقفة في فلسطين من الرعيل الأول والصاعد على حد سواء وكان هدفها الرئيس – بعد الوجود الصهيوني – هو تلمس سبل العمل من أجل

إعداد وتهيئة الأمة العربية نفسيا وسياسيا وعسكريا لاستئناف الكفاح من أجل استعادة فلسطين (١١).

ولهذا فقد قدمت القدس أكبر عدد من المفكرين والمثقفين الذين أثروا الحياة النيابية في الأردن كسليمان النابلسي* ودكتورحازم نسبية** وأنور نسبية (١٩١٣_١٩٨٦) سياسي فلسطيني بارز تولي عددا من الوزارات الاردنية كالدفاع والداخلية والتعليم وغيرها من المناصب السيادية ، وغيرهم الكثير من أهل الضفة الغربية ، كما تعاظمت الحركات السياسية في الأردن وكبرت الأحزاب نتيجة لدورها حتى أضحت عمان بحق هي عاصمة القضية الفلسطينية والأردن موطنها ، هذا الدور الفلسطيني أزعج بريطانيا لأن الوضع الجديد على الساحة السياسية الأردنية والفلسطينية على حد سواء كان ينذر بعواقب وخيمة الأثر وعلى الأخص وجودها في الأردن ونجاح خطتها التوسعية المتمثلة في سياسة الأحلاف كحلف بغداد ، لهذا دعت جلوب لإقحام الجيش في التصويت في الانتخابات ليجري التزوير مرتين المرة الأولى عام ١٩٥٢ والثانية عام ١٩٥٤ (١٢).

ونظرًا لأهمية القدس فقد نوقشت مسألة أثارت اهتمام النواب في مجلس النواب خلال جلسته السابقة في ٧ نوفمبر ١٩٥٤ حيث اقترح النائب كامل عريقات أن تكون مدينة القدس هي العاصمة الثانية للمملكة الأردنية بعد العاصمة الأولى عمان (١٣).

وبالتأكيد فإن المعارضة المؤلفة من الشيوعيين والبعثيين والإسلاميين والتي قدمت نفسها بشكل متفرق ومختلف في الحملات الانتخابية كانت هي السبب، ففي عام ١٩٥٤ دارت تلك الانتخابات في مناخ عنف وشغب ولم يجد رئيس الوزراء الأردني (توفيق أبو الهدى) لفوز الموالين له سوي بمشاركة العسكريين بشكل جماعي في الأماكن التي جري الصراع فيها على الفوز بالمقاعد والتي كانت على أشدها في الضفة الغربية ليفوز الموالين للحكومة على أغلبية

مريحة ٢٨ من أربعين مقعدًا، لتعلن المعارضة تنديدها بتزوير الانتخابات (١٤).

وأدى ذلك إلى وقوع اضطرابات ومظاهرات واسعة النطاق في الضفتين نتج عنها سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى في القدس وباقي مدن الضفة الغربية ، دفع ذلك الملك حسين والمجلس الذي لم تكتمل فترته الدستورية و يجرى التدخل في حرية انتخابه أن يقيل حكومة سعيد المفتي الرابعة في الأول من يوليو ١٩٥٦ بعد أن حل مجلس النواب في ٢٦ يونيو تمهيدا لإجراء الانتخابات الحرة الجديدة والتي حدد موعد تنفيذها فعليا في ٢١ أكتوبر ١٩٦٥ على يد حكومة إبراهيم هاشم الانتقالية *** بحيث يجري التنافس بين المرشحين في معظم دوائرها على أسس حزبية بما في ذلك الحزب الشيوعي المحظور رسميا والمسمى بالجبهة الوطنية والذى ينتمى إليه عدد لا بأس به من وطني القدس (١٥).

وقد أكد إبراهيم هاشم (رئيس الحكومة الانتقالية) أن وزارته ستجري انتخابات حرة نزيهة وذات شفافية ولن تتدخل لمصلحة حزب أو هيئة أو استجابة لرغبة عليا أو لرغبة أجنبية كما أشيع ، مؤكدًا أن وزراء حكومته قد أعطوا عهدًا بالتخلي عن مناصبهم فورًا إذا لمسوا تحيزا أو تدخلاً من جهات عليا لمصلحة فريق دون الآخر، هذه التأكيدات من جانبه إدعى أنها كانت بالاتفاق مع الملك حتى يتجنب ما عسى أن يحدث من اضطرابات ويشعر الشعب الأردني بالحرية في انتخابات نوابه (١٦).

وقد كانت الخطة المقترحة لمعالجة الموقف على ضوء الانتخابات تشمل أمرين ، الأمر الأول: حل المجلس الجديد وتعطيل الحياة النيابية إذا انبثقت الانتخابات عن مجلس يضم عناصر متطرفة كالشيوعيين والبعثيين والإخوان المسلمين. أما الأمر الثاني: أن تسير الأمور في طريقها السليم اذا ضم المجلس عناصر معتدلة تطمئن إليها الحكومة المقبلة (١٧).

الحكومة الأردنية والتمهيد للانتخابات (القدس كنموذج)

وخلال الفترة التمهيدية للانتخابات من يوليو إلى أكتوبر ١٩٥٦ أقدمت الوزارة الجديدة برئاسة إبراهيم هاشم والرابعة بالنسبة إليه في الخامس من يونيو على اتخاذ عدة قرارات لنزاهة الانتخابات منها فصل الشرطة والدرك عن الجيش العربي الأردني ، وكان الجيش هو المسئول عنها سابقًا وأتاحت له تلك الفرصة بقيادة الرئاسات البريطانية وعلى رأسها جلوب (قائد الجيش العربي الاردني) من تغيير نتيجة الانتخابات ، كما أنشأت الحكومة أيضًا مديرية الأمن العام التي ربطتها بوزارة الداخلية كي تتحمل المسئولية عن رجال الشرطة والدرك وعينت اللواء بهجت طبارة كأول مدير لها ، هذه الخطوة كانت مهمة جدًا في تنحية القوات المسلحة الأردنية والمصطبغة بالصبغة البريطانية عن التدخل في الشئون السياسية بعامة وشئون الانتخابات بوجه خاص (١٨).

لكن الاجتماع الذي عقده الملك حسين لمناقشة مسألة الانتخابات إجراؤها من عدمه ومخاطرها على المملكة لم يستبعد تدخل الجيش ، ضم الاجتماع كل عناصر الأمن والجيش كوزير الداخلية والدفاع وقائد الجيش ومدير الأمن العام بالإضافة إلى رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي وبهجت طبارة مدير الأمن العام الذي طالب بقوة عسكرية قدرها بثمانية عشر ألفً للانتشار في المدن والقرى التي سيجري بها الانتخابات ، فعارضه كل من وزيري الدفاع والداخلية نظرًا لكبر حجم القوة المطلوبة فإنها لا تطلب إلا في حالة قيام حرب أهلية في البلاد ، أما رئيس الوزراء فقد أيد إجراء الانتخابات ، لكن رئيس أركان الجيش (اللواء علي أبو نوار) حسم الموقف بأنه سيتكفل بالأمن في كل البلاد بعدد صغير من القوات لا يتعدى كتيبتين في أسوأ الظروف مشترطا انفراده بمسؤولية الأمن دون تدخل من أحد ، أي يصبح القائد الأمني للبلاد إبان الانتخابات هو الجيش ممثلا في اللواء على أبو نوار فوافق الملك على إجراء الانتخابات بهذا الأمر (١٩).

وقد أدارت حكومة ابراهيم هاشم دفت البلاد لفترة أربعة أشهر جرت خلالها المعركة الانتخابات في المملكة الأردنية والقدس على أساس التكتلات الحزبية كما ذكرنا، أما في القدس فإن الجيش العربي الأردني كان هو المتولي لزمام الحكم والتصرف في شئون البلاد فيها ، وإن كان الأردنيون يعتبرون القدس العاصمة الروحية للضفتين ، وعمان العاصمة الفعلية للقضية الفلسطينية كما ذكرها النواب في جلسات مجلس النواب الأردني (٢٠).

أما عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية لمواجهة الانتخابات في القدس والضفة الغربية بعامة فقد تم تعديل وتغيير بعض المراكز الحساسة في الجيش العربي الأردني كالحاكم الفعلي ، ففي الخامس من أغسطس ١٩٥٦ عين الضابط عزت حسن (قائدًا عسكريًا لمنطقة القدس) *

وكان من قبل قائدًا للواء الاميرة عالية والذي استبدل به مكان الضابط معن أبو أنور أحد أقارب اللواء علي أبو نوار (رئيس الأركان العامة بالجيش الأردني) بالرغم من أن المنصب الأخير كان يشبه منصب الحاكم العسكري إلا أنه كان أقل بكثير من المنصب الأول فتعيينه كان لخطورة الموقف في الانتخابات ، لكن القنصل المصري بالقدس كان له رأي آخر تمثل في الاستبعاد (٢١).

كما عين القائم مقام صالح الشرع (قائدًا للواء الهاشمي) بدلا من الأميرالاي فواز ماهر ** الذي تولي قيادة منطقة نابلس من الوجهة العسكرية، فضلاً عن إعلان سريان حالة الطوارئ واستدعاء ضباط الاحتياط (٢٢).

وقد وقفت عدة عقبات كادت تنهي مسيرة الانتخابات أو على الأقل تأجيلها عن موعدها في ٢١ أكتوبر، فبالرغم من أن الانتخابات كانت الشغل الشاغل لجميع الأردنيين في الضفتين إلا أنه ظهرت قضية الاعتداء على قناة السويس ، كما حدثت اعتداءات إسرائيل على الحدود الأردنية وبالتالي خفت الأحاديث عن الانتخابات مؤقتًا ، ولجأ الكثيرون إلي القصر مشيرين عليه

بتأجيل الانتخابات إنقاذ للبلاد حتى تنتهي تلك الأزمة ، وتسبب ذلك في إثارة مشكلتين دستوريتين. المشكلة الأولى: أظهرت أن تأجيل الانتخابات هو شيء غير عملي ومعناه عودة مجلس الأمة السابق. المشكلة الثانية : أكدت بإن تعطيل الدستور يعتبر إخلالاً من الملك بما عاهد الشعب عليه. ولهذا روجت في عمان إشاعة تناقلت بين الأردنيين مفادها أن القوات العراقية المزمع وصولها إلي الأردن ليس الغرض منها رد العدوان الإسرائيلي وإنما لقمع الاضطرابات الداخلية إذا تأجلت الانتخابات أو تعطل الدستور، وفى أول رد فعل للحكومة الأردنية قامت باعتقال بعض الشخصيات المنسوب إليها تلك الشائعات، وصرحت الحكومة بأن الانتخابات سوف تجري في حرية ونزاهة وفي موعدها المقرر لها يوم ٢١ أكتوبر لينتهي هذا الأمر بلا رجعة حتى الموعد المحدد (٢٣).

وقد كانت الإشاعات التي تداولت في الأردن حقيقية لا لبس فيها حيث أكد رئيس الوزراء البريطاني (أنطوني إيدن) أن ممثلي بريطانيا في عمان اقترح ارسال قوة كافية من الجنود البريطانيين إلي الأردن ، وذكر أن الملك حسين طلب أيضًا وعلي ضوء تدهور الوضع الذي خلقته مصر – على حد قوله – نتيجة محاولة انضمام الأردن لحلف بغداد ، فضلا عن تهديد أي حكم معارض لسياسات الأردن وبريطانيا وبالتالي إسرائيل طالب بريطانيا باستدعاء القوات العراقية إلى الأردن وعلى الفور ، وبالفعل طلب الممثل البريطاني في الأردن أن تبرق الحكومة البريطانية بهذا المعنى إلى بغداد فورًا والتي أرسلت بالفعل (٢٤).

وبالرغم من كل هذه الإجراءات والتصريحات من جانب رئيس الحكومة ووزرائه في المجتمعات وفى كل مناسبة بأنهم سيجرون انتخابات حرة نزيهة في تاريخ الأردن ، لكن الرأي العام الأردني بشقيه الأردني والفلسطيني كانا في شك مما يقولون خاصة وأن بعض النواب السابقين كانوا يروجون لهذا الشك

في نوايا الحكومة القائمة لخلق نوع من الاضطراب وإثارة النفوس ضد القصر الذي فاجأهم بحل مجلسهم (٢٥).

اتجاهات وبرامج المقدسيين في الانتخابات

إن القدس لم تنفصل عن الضفة الغربية في الترشح لانتخابات مجلس النواب الأردني ، ومع ذلك فقد ذكر البعض أن القدس رغم أنها ضمن الضفة الغربية ونوابها هم أيضًا نواب الضفة لكن العكس صحيح ، بل أكد البعض الآخر أن هناك بعض المرشحين من أهالي الضفة الشرقية الأردنية والذين لا ينتمون أساسًا للضفة الغربية قد تقدموا للترشح عن القدس كيعقوب زيادين (٢٦). والذي كان من أقطاب الحزب الشيوعي وهو أصلاً من أبناء مدينة الكرك الأردنية في الضفة الشرقية ورشح نفسه عن منطقة القدس التي تعج بالشيوعيين لتأييده والذي سوف يفوز بمقعد في البرلمان عن القدس (٢٧).

وكان الحزب الشيوعي الذي أعيد تنظيمه سنة ١٩٥١ واستمر في العمل السياسي منذ ذلك الحين أكثر الأحزاب هيمنة على القدس ثم رام الله ، حيث عارض النظام الملكي ونادي بالتخلص من سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الأردنية ، فضلا عن سعيه لتوحيد الشعوب العربية ومنها الأردن ضد الإمبريالية الغربية (٢٨).

علي أنه في منتصف عام ١٩٥٦ بدأت الاستعدادات للمعركة الانتخابية الجديدة لمجلس النواب في القدس ، وبدأ الحزب الشيوعي التخطيط فيها لإقامة جبهة وطنية فقد كان الحزب يتابع نشاطه بجدية وحيوية حتى يصبح قوة شعبية أساسية وراسخة ، ففي سنوات ١٩٥٤ – ١٩٥٥ استمر الحزب في اتباع استراتيجية لتوسيع نفوذه منها الاستمرار في بناء خلايا وفروع سرية جديدة ، ومد نفوذه إلي مختلف قواعد المنظمات العريضة والتي لم تكن بالضرورة تنتمي إلي الشيوعيين في كبرى مدن الضفة الغربية كالقدس ونابلس ورام الله وبيت لحم من أجل تأسيس منظمات شبابية شعبية سميت (اتحاد الشباب الديمقراطي) وكذا محاولات لإقامة جمعيات للفلاحين لتحسين أحوالهم

والانضمام للحزب ، وكان أهم هدف يسعى إليه الحزب الشيوعي هو إنشاء الجبهة الوطنية التي يحتل القادة الشيوعيون أهم مراكزها (٢٩).

وقد نما الحزب نموًا سريعًا خلال تلك السنوات وقام بالسعي لتأسيس وبناء ما يسمى بالجبهة الوطنية كما أسلفنا ، فهي منظمة حوت بين طياتها قادة الشيوعية أمثال فاروق مارتة والدكتور أبو حجلة من نابلس وتأسست الجبهة الوطنية بالفعل عام ١٩٥٦، وأدى ذلك لبداية حملات الشيوعيين النشطة لمصلحة الجبهة في عدة مدن وقري من الضفة الغربية انزعجت على آثارها السلطات الأردنية وبالذات عقب إنشاء الجبهة وأمرت باعتقال مجموعة من مرشحيها البارزين كيعقوب زيادين ونعوم الأشهب ، وبرغم ذلك تمكنت الجبهة من فوز مرشحيها في القدس في الانتخابات كعبد القادر الصالح (من كبار ملاك الأرض في نابلس) والذي لم يكن أبدًا ضمن صفوف الشيوعية ولكن دعم الحزب الشيوعي في القدس له جعله يحمل هويته في نظر الرأي العام ، وكان ترشيحه وانتخابه عن الحزب تأكيدًا لقوة الحزب الشيوعي في الضفة الغربية عموما وفي القدس بوجه خاص برغم أنه من نابلس حيث خطا الحزب خطوات ملحوظة ومتقدمة في مدن الضفة كنابلس وجنين ورام الله ، ويدعم هذا فوز عبد القادر الصالح فوزًا ساحقًا (٣٠).

وقد اعتمد الحزب الشيوعي في نشر برنامجه على طلاب المدارس العليا في مدينة القدس والقرى التابعة لها والمجاورة حيث انضم عدد كبير من الأساتذة والطلاب من مخيمات اللاجئين مثل مخيم عين السلطان ، كما قام الحزب بإنشاء عدة خلايا في مدينة القدس والخليل ونابلس وسلفيت وطولكرم حتى أنها وصلت إلى عشرين خلية ، وإن كانت نشاطاتها موجهة بالأساس ضد الاستيطان والإمبريالية لكنها حملت اتجاها يساريًا لهذا وصفت بالشيوعية ، واثمرت تلك الخلايا عن موجة المظاهرات الطلابية في نهاية عام ١٩٥٥ في كل من جنين وطولكرم وسلفيت ونابلس ، وقد زعم الحزب سيطرته التامة على هذه المظاهرات كتعبير مؤيد لأهدافه وأفكاره (٣١).

في الوقت نفسه واصل الحزب الشيوعي نشاطه بالتواصل مع الأحزاب الأخرى كحزب التحرير الإسلامي وذلك بهدف زيادة توسعة رقعته ، وأكد قادته أن هذا التقارب من حزب التحرير كان لزيادة شعبيته من جهة ، ومن جهة أخرى لتقريب وجهات النظر حول القضايا المشتركة المعارضة ، هذا التقارب بين الحزبين أدي إلى تقديم عرائض الشجب والإدانة من كافة المدن الرئيسة في الضفة الغربية ضد التطورات السياسية التي أثرت في المنطقة وعلى رأسها المعاهدة البريطانية الأردنية (٣٢).

مع ملاحظة عامل الاختلاف بين الحزبين الشيوعي والإسلامي في الأهداف والاتجاهات لكنهما اتفقا على مبدأ المعارضة للنظام الأردني ، فنجد الحزب الشيوعي كان برنامجه واتجاهاته مختلفة تمامًا عن برنامج حزب التحرير المتمثل في تحرير العالم الإسلامي من الاستعمار والإمبريالية الغربية وإنشاء دولة إسلامية واحدة تتوج بالخلافة وهو ما يتعارض مع فكرة القومية العربية بل والفكر اليساري (٣٣).

واستكمالا لتحضيرات الحزب الشيوعي في القدس لانتخاب مرشحه يعقوب زيادين توالت الزيارات التعضيدية من قبل مؤيديه في القرى المجاورة للقدس ، كما قام عدد آخر بترتيب لقاءات وإلقاء محاضرات في رام الله والقرى المجاورة ، ولقد كانت الدعوة للانتخابات يتم ربطها بالأحداث السياسية الجارية حيث اشتعلت المظاهرات في القدس كدعم لتأميم قناة السويس ، وقدم الشيوعيون دعمهم لعدة مظاهرات أخرى لم يكن لها علاقة مباشرة بالأحداث السياسية وإن انصبت في صلب الانتخابات حيث قامت مجموعة من نشطاء الحزب من أريحا ومخيم اللاجئين (الناعمة) بمظاهرة في القدس دعمًا لمرشحهم يعقوب زيادين هتفوا فيها للاتحاد السوفيتي والسلام العالمي ، كما عقد فائق وراد مرشح الحزب عن القدس هو الأخر مؤتمرًا في رام الله ، تبعه زيادين بعدة مؤتمرات في مخيمات اللاجئين المحيطة بهم ، وأثمرت هذه الحملات الانتخابية المنظمة وغيرها من الاتصالات المكثفة مع الأحزاب عن نجاح

ثلاثة مرشحين يحملون هوية الحزب الشيوعي الأردني في القدس وهم فائق وارد ويعقوب زيادين وعبدالقادر الصالح ، فضلا عن أخرين كداوود الحسيني وكامل العريقات عن دائرة القدس وإن كانوا لا ينتمون أساسا إلي الحزب الشيوعي (٣٤).

أما الحكومة الأردنية والقصر الملكي فقد أعطوا أوامر مباشرة لإجهاض حملات الحزب الشيوعي ومرشحيه ومظاهراته ، وانبرت الصحف الأردنية التي كانت تصدر تحت إشراف الحكومة وصوتها في القدح بالحزب الشيوعي وناخبيه ، فقد ذكرت أن فؤاد نصار (السكرتير العام للحزب الشيوعي وزعيم الشيوعية في الأردن) أقام فترة ليست بالقصيرة في دولة الاحتلال قبل وصوله إلي الأردن لنشر الفكر الشيوعي ، حتى أن الصحافة الأردنية تعرضت لأفكاره الهدامة وتساءلت عما إذا كان هو خصم لإسرائيل ، وإذا كان كذلك بالفعل فكيف ظل هناك كل تلك الفترة لنشر الشيوعية وبدعم سلطات الاحتلال ، في الوقت الذي ادعى وزعم دعوته للوحدة العربية والوطنية والتحرر ردحًا طويلًا من الزمن ، وأكدت الصحافة الأردنية في إجابتها عن سؤالها بأنه أتي لمهمة محددة يريد تحقيقها حزبه الهدام (تقصد الحزب الشيوعي) الذي يستهدف القدس (٣٥) مثلما فعل يعقوب زيادين المرشح عن القدس عندما أعلن عن حرق القدس وتسليمها بعد الحرق إلى دولة الاحتلال إسرائيل (٣٦).

وأشارت الصحافة الأردنية إلي مرشح آخر عن القدس متهمة إياه بالتهكم والازدراء تمثل في شخص إبراهيم بكر المحامي عن الحزب الشيوعي والتي وصفته بالعميل لإسرائيل في الأردن ، وتعرضت له الوثائق بالدراسة فوجدت أنه كان يقيم بالفعل في إسرائيل ، والأدهى أنه كان يعمل بها سكرتيرًا لجمعية البوعلوزيون (وهي فرع أحمر في حزب العمال اليهودي الهستدروت) وقد كان بين الإسرائيليين معززًا مكرمًا وتساءلت عن سبب تركه لمنصبه هناك والإتيان إلى الأردن الفقير، مؤكدًة أنها رسالة هدم وتخريب من كل مرشحى القدس(٣٧).

ويؤكد البعض (٣٨) أن المنشورات الشيوعية السرية كانت تأتي إلي الأردن عبر الحدود من إسرائيل ، وأن عددًا لا بأس به من قادة الحزب الشيوعي الأردني قد أرسلتهم إسرائيل بعد تدريبهم على يد الحزب الشيوعي الصهيوني في إسرائيل من أجل مخطط واسع هدفه التحطيم والتدمير للأردن من أجل مصلحة إسرائيل من جهة ولمصلحة روسيا من جهة ثانية.

يعضد ذلك تصريحات صمويل ميكونيس (سكرتير الحزب الشيوعي الصهيوني في إسرائيل) ودعوته للدفاع عن إسرائيل ضد العصابات العربية ومنها الأردن بالطبع علي حد قوله ، معتمدًا في ذلك الأمر على موقف الشيوعيين العرب وتدعيمهم لقيام إسرائيل وهو ما جاء في تصريحاتهم السابقة ، وإن كان بعض المنتمين العرب إلي الأحزاب الشيوعية ومنهم الأردنيين بالضفتين أعلنوا معارضتهم في بداية الأمر لقيام إسرائيل ، ولكنهم غيروا موقفهم بعد إعلان مندوب الاتحاد السوفيتي تأييده لقيام إسرائيل (٣٩).

في هذا الصدد أكد المرشح داوود الحسيني من القدس والمنتمي إلى الحزب العربي الفلسطيني تضامنه مع باقي مرشحي القدس حيث كان برنامجه موجها ضد القصر والحكومة على حد سواء ، معلنًا تمجيده للشعب وأن الحكومة الأردنية من الضروري لها العمل بوحي من الشعب ، ولا يجوز للحاكم (الملك) والحكومة تجاهل أماني الجماهير بهدف البقاء في سدة الحكم والاستحواذ على الكراسي السياسية فقط (٤٠).

ولقد لعبت الشيوعية دورًا كبيرًا مع عدد من مرشحي الضفة الغربية ومرشحي القدس ، فالمرشح فائق وراد من رام الله أعلن تمجيده للشيوعية والسياسة السوفيتية وأشاد بها مؤكدًا وجود الثقافة السوفيتية التي أثبتت وجودها وفاعليتها أثناء معركة بورسعيد سنة ١٩٥٦ ، كما أشاد المرشح يوسف بندك من بيت لحم في برنامجه بالشيوعية بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر والاتحاد مع الدول العربية المتحررة (٤١).

وبوجه عام فإن معظم المرشحين المقدسيين لم تخرج برامجهم واتجاهاتهم عن الفكر الشيوعي القائم على الاعتماد على الجانب الشرقي روسيا والشيوعية العالمية من أجل تحرير فلسطين ، كما أعلنها صراحة ودون ريب المرشح المقدسي إبراهيم بكر وترتب عليها مهاجمة الصحافة الأردنية الشرسة بكل مرشحي القدس واتهامهم بالعمالة لإسرائيل على حساب قضيتهم وبلدهم الأردن بعد انضمام الضفة الغربية إليها (٤٢).

وقد اتضح هذا الأمر جليًا عندما أعلن المرشح إبراهيم بكر السابق ذكره أمام جمع مؤلف من الوزراء الأردنيين والنواب السابقين ورجال التربية والصحافة عن عدم اهتمامه بضياع القدس والضفة الغربية بأكملها لثقته التامة في عودتها عن طريق روسيا منبع الشيوعية العالمية وجمال عبد الناصر دون الاعتماد على الغرب بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، مؤكدًا لهم بأن هذا هو البرنامج الانتخابي لمرشحي القدس عن الحزب الشيوعي الذي يفضل كل ماله صلة بالقضية الفلسطينية والضفة الغربية ويضعها في المقام الأول ، بل ويوليها الأولوية والاهتمام عن أمور المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الشرقية بوجه عام (٤٣).

كل هذا جعل الولايات المتحدة الأمريكية توجه عنايتها للأردن حيث أعربت عن قلقها من امتداد السيطرة الشيوعية على البلاد وإن كان أصلها الضفة الغربية والقدس بوجه خاص ، خاصة بعد انتشار الأفكار الشيوعية داخل وحدات الجيش العربي الأردني ذاته من خلال المنشورات السرية التي وزعت على نطاق واسع بين الوحدات العسكرية الأردنية ، والتي ستؤدي إلى قيام محاولات انقلابية للإطاحة بحكم الملك حسين بل ومحاولة قتله (٤٤).

دور مصر في الانتخابات الأردنية بالقدس وموقف السلطات الأردنية منها

هذه العينات أو تلك النماذج التي أوردتها عن المرشحين المقدسيين كانت تساندها وتساعدها مصر ماليًا وتعضدها ضد النظام الأردني – على حد تعبير الصحافة الأردنية وشك السلطات الأردنية أيضًا_ حيث أكدت الصحافة

الاردنية أن إحدى القنصليات العربية في القدس والتي لم تورد ذكرها صراحة ، وتبين من خلال المضايقات المستمرة لها والتعرض لمسئوليها بالتجريح بأنها القنصلية المصرية ، فقد نشرت جريدة الصريح الأردنية بالقدس عدة مقالات تتعرض فيها بمصر وسياستها اتهمتها فيها بالتحريض واغداق المال الوفير على المرشحين المقدسيين لتغيير مسيرة الانتخابات ، وتسبب هذا الأمر في ملاحقات مستمرة تجاه كل المسئولين المصريين في الأردن والقدس (٤٦).

وكان إقدام السلطات المصرية على اتخاذ مندوب لها لوكالة أنباء الشرق الأوسط بعمان لتوجيه سياسة الانتخابات والمتمثل في الاعلامي منيب الماضي سببًا أخر يشير إلى اتهام مصر بالتدخل في شئون الانتخابات ، وبالرغم من صلة القرابة بين منيب الماضي وبهجت التلهوني (مدير الديوان الملكي ومدير الأمن العام) لكنه كان على غير وفاق معه في النواحي السياسية بل كان دائم النقد له والتنديد به ، تلك الصلة من القرابة لم تكن لها أي أثر في وجهة منيب الماضي نحو مصر، حيث أثبت منيب الماضي في عمله نشاطًا وجدارة وإخلاصًا وتفاني لمصر يؤكد بأنه كان خير من يقوم بعمله من الأردنيين ، في هذا الصدد أكد السفير المصري بعمان بأنه كان يوجهه لكل ما يريد من نشر أخبار ومعلومات فيستجيب لهذا التوجه في أمانة وإخلاص ، لذلك فقد أعتمد عليه كل الاعتماد ، وأكثر من ذلك فإنه كان على اتصال وثيق بالسفارة ولا ينشر خبرًا إلا بعد الموافقة عليه ، اعتماد مصر على منيب الماضي نظرًا لشخصيته المرموقة واتصاله بقادة الرأي في الأردن وبرجال الحكومة والقصر، كل هذا سهل له القيام بعمله المنوط به مما أدى إلى زيادة التحامل عليه من قبل حاقديه وحاسديه لنجاحه البارز في مهمته (٤٦).

ولقد كانت الحالة بين مصر والأردن حول الانتخابات والمرشحين المعارضين وخاصة في القدس سيئة للغاية نتيجة التدخل المصري وانبرت الصحف المصرية والأردنية تتراشق وتختلف على الوضع القائم في المنطقة ،

لكن وإن كان من حق الصحف الأردنية ممارسة منها لحرية الصحافة كتابة ما يعن لها كتابته في كافة المواضيع السياسية التي تتناقلها الألسن في الدول العربية لكن السلطات الأردنية المختصة والمشرفة على الصحف الأردنية إشرافًا دقيقًا سمحت لها بمهاجمة الدبلوماسيين المصريين الشخصية كمحمد محمود عبد العزيز القنصل العام للقنصلية المصرية العامة بمدينة القدس ، ومن البدهي أن الحكومة الأردنية التي راعت وتعاهدت في أمانة وإخلاص المحافظة على أشخاص هذه السفارة من التعرض لأي ضرر وتجريح يمس موظفيها كان الواجب عليها منع هذا التهجم أو تكراره بما لا يتلائم مع وضعهم الدبلوماسي (٤٧).

أما عن المضايقات والاتهامات التي وجهت ضد المسئولين المصريين في الأردن فقد تضمنت أمرين ، الأمرالأول: التعرض بالتجريح لهم كمهاجمة محمد محمود عبد العزيز السابق ذكره والمفوض العام للسفارة المصرية والمنتدب قنصلًا عامًا في القدس ، فضلًا عن القنصلية المصرية بالقدس بوجه عام نتيجة تدخلها وتوجيهها لسير العملية الانتخابية على حد زعم السلطات الأردنية ، وكذا البكباشي أحمد فؤاد هلال (الملحق العسكري بالسفارة المصرية) من جهة أخرى في الصحف الأردنية ووسائل الإعلام ، فقد تناولت جريدتي الصريح والأردن الأردنيتين في صفحاتهما لهؤلاء المسئولين بالتجريح والقدح والإساءة بعد عرض وسائل التدخل بشتى الصور، ففي مقال لجريدة الصريح الصادرة في القدس بعنوان (كيف نجح مرشحو الحزب الوطني الاشتراكي في الانتخابات) عزته بشراء الأصوات بالأموال المصرية لإحراز أكثرية برلمانية تحكم البلاد ، فألاف الدنانير التي أنفقتها مصر لفوز سليمان النابلسي (مرشح الحزب الوطني الاشتراكي وأمين عام الحزب) من قبل وكلائها وعملائها ذهبت هباءًا ولم يتمكن من الفوز، كما أشارت الصحيفة إلى أن الشقيقة مصر قررت العمل في الأردن بعد انعقاد مؤتمر الخريجين العرب في القدس لإخضاعه لنفوذها مهما كلفها الثمن عارضت لنموذج أخر عندما

انفقت في السودان هي الأخرى الأموال بالملايين الكثيرة على الدعاية والأحزاب والمشاريع الأخرى ، ولكنها لم تؤت الثمار المرجوة فقد أنتهت بإعراض أهالي السودان عن مشاهدة الرقص البهلواني (على حد تعبير الصحيفة) الذي قام به صلاح سالم ، وذلك لجدية الشعب السوداني وتمسكه بالتقاليد العربية الإسلامية التي تتنافى مع التضليل والتهريج والرقص المصري (٤٨).

وأكدت الصحيفة أن مؤتمر الخريجين العرب في القدس قد جرى انعقاده بحضور عدد كبير من خريجي كلية البوليس المصري والجيش ورجال الصحافة والدعاية المصرية ، كما حضره فضيلة الشيخ أحمد حسن الباقوري الذي أخذ ينثر أمواله ويقيم حفلاته ويؤسس حلقاته بغية أن تؤتي الثمرة في إنجاح المرشحين الموالين لمصر، كل ذلك كان الغرض منه تحقيق الهدف الذي رسمته مصر في الأردن (٤٩).

وللهدف ذاته أكدت الصحيفة أيضًا أنه قد وقع اختيار المصريين على كلً من سليمان النابلسي وعبد الله الريماوي(مرشح حزب البعث عن رام الله) ليكونا البداية، فاختير النابلسي نائبًا لرئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر والريماوي عضوًا فيها بفضل الأكثرية العددية لوفد مصر التي طغت على أصوات المؤتمر والمقررات ، وقد توطدت العلاقات بعد ذلك بين محمد فؤاد جلال (رئيس مؤتمر الخريجين العرب) وبين سليمان النابلسي وعبد الله الريماوي الذين اتفقوا على خطة العمل في الأردن وتم تقريرها في كلً من بيروت ودمشق ، لاسيما وأن الانتخابات النيابية الأردنية كانت على الأبواب ، فرصدت مصر من أجل فوز أنصارها مبلغًا كبيرًا من الأموال تم توزيعه على مرشحي الحزب الوطني الاشتراكي في جميع المناطق بالضفة الغربية تحت إشراف أحمد واكد (من مكتب قيادة الثورة المصرية) ومحمد فؤاد جلال(أستاذ ورئيس قسم علم النفس بكلية البنات جامعة عين شمس ووزير الثقافة والارشاد القومي فيما بعد) ومحمد محمود عبد العزيز (قنصل مصر في القدس) وبعض الموظفين

والملحقين العسكريين والصحفيين ، وكان همزة الوصل والواسطة هو سعيد العزة الذي حمل لقب وزير المالية عن الحزب الوطني الاشتراكي في حكومة النابلسي بعد الانتخابات مباشرة ، كل هؤلاء السابق ذكرهم قدموا كل إمكانياتهم كي ينجح سليمان النابلسي (أمين عام الحزب الوطني الاشتراكي) المعارض للنظام الأردني لكنه فشل في الفوز بمقعد في المجلس النيابي وذهبت بسقوطه أموالًا مصريه هائلة أنفقت بغير حساب (٥٠).

وتطرقت صحيفة الصريح إلى الاتفاق الذي جرى عقده بين قيادات حزب البعث الأردني والمصريين في سوريا بواسطة أكرم الحوراني(السياسي السوري ومؤسس الحزب العربي الاشتراكي السوري والذي اندمج مع حزب البعث) ،هذا الاتفاق رصدت فيه الأموال الكثيرة والمقدمة من محمد فؤاد جلال الدين لأغراض انقلابية أخرى، كماعقدت له في دمشق اجتماعات كثيرة بترتيب وتنسيق من قبل محمد فؤاد جلال، واجتماعات أخرى بالقنصلية المصرية العامة بالقدس لبحث كيفية تطبيق المرشحين لبرنامج الاتفاق ورسم الخطط في السر والعلانية، وبرغم ذلك فقد فشل مرشحو حزب البعث الأردني بالفوز في الانتخابات الجارية رغم اعتمادهم على الخطب والحماس والوعود الخلابة، هذا التدخل المصري في توجيه دفة الانتخابات دفعت الصحيفة لمناشدة النواب – بعد فوزهم في الانتخابات – بإصلاح أمرهم وأن يعيدوا للبرلمان إعتباره بتطهيره من المأجورين والمهرجين (٥١).

لم تكتف جريدة الصريح الصادرة في القدس بذلك ، بل راحت تطعن في المرشحين المقدسيين وأعضاء الحزب الشيوعي هناك وممن خلفهم مستهدفة مصر (٥٢).

كما هاجمت صحيفة الأردن معظم المسئولين المصريين في الأردن والقدس بمثل ما جاءت به صحيفة الصريح حيث أقحمت إسم الملحق العسكري المصري بالقدس صراحة (٥٣).

وهو ما دفع محمد محمود عبد العزيز (القنصل العام بالقدس) إلي توجيه رسالة إلى القائم بأعمال السفارة المصرية بعمان يحيطه فيها علمًا بما تحويه جريدة الصريح الصادرة في القدس من مقالات تتعرض بالإساءة لمصر وسياستها ، ثم التجريح والقذف الموجه إلى شخصه على تصرفات لم يحاول التنصل منها لأنها لم تحدث منه مطلقًا ، مفترضًا بإنه لو أجازت الصحافة الأردنية لنفسها الحق لكي تتعرض أو تنتقد سياسة بلد ما أو تصرفاتها فمن غير الجائز السب والتعريض والقذف في حق الأشخاص وهو ما لا يجوز تغافله والسكوت عليه ، معبرًا عن رأيه في ملحوظتين في هذا المقام الأولى : تتمثل في التعرض لسياسة مصر وهذه ترك أمرها للسفارة المصرية بعمان فلها الحق في الاحتجاج عليها من عدمه. أما الثانية: والتي تتعرض لشخصه بالتجريح فأكد عدم ترك الأمر أو تجاهله حفظًا لماء الوجه ، طالبًا من السفير المصري التقدم باحتجاج إلى وزارة الخارجية الأردنية على هذا السب والتعريض بشخصه لتقديم الاعتذار المناسب من قبل الحكومة الأردنية (٥٤).

وقد تقدم عز الدين عبد العزيز (القائم بالأعمال المصري للسفارة المصرية بعمان) بخطابين أرسلهما إلى كل من وزير الخارجية الأردني ووكيل وزارة الخارجية المصري الدائم يحتج فيهما على مهاجمة محمد محمود عبد العزيز (القنصل المصري العام في القدس) والبكباشي أحمد فؤاد هلال (الملحق العسكري المصري بالسفارة) في صحيفتي الأردن والصريح ، حيث أكد في الخطاب الأول أنه رغم تراشق الاتهامات في الصحف المصرية والأردنية واختلاف كل منها على الأوضاع القائمة ممارسة منها لحقوق حرية الصحافة في كتابة ما يعن لها عن الأوضاع السياسية لكنه احتج علي سماح السلطات الأردنية المختصة والمشرفة على الصحف الأردنية اشرافًا دقيقًا أن تهاجم شخصية كمحمد محمود عبد العزيز المفوض بالسفارة والمنتدب قنصلاً عامًا للقنصلية المصرية العامة بمدينة القدس ، طالبًا من الحكومة الأردنية

المحافظة على شخصيات السفارة المصرية والقنصلية من التعرض لأي ضرر على ألا يتكرر مثل ما حدث في صحيفة الصريح الصادرة من القدس (٥٥).

وجاء الخطاب الثاني أشد لهجة خاصة فيما يمس البكباشي أحمد فؤاد هلال (الملحق العسكري المصري) حيث أتهم القائم بالأعمال المصري السلطات الأردنية أنها مبعث هذا الهجوم لسماحها بنشر ما يمس شخصية الملحق العسكري المصري، مؤكدًا بأن هذا الأمر جعله يميل للرأي القائل بإن هذه تدابير مسبقة هدفها الشروع في المساس بالمصلحة المشتركة العامة (٥٦).

وإن كانت كل توجسات الأردن وصحافتها حول الملحق العسكري المصري أحمد فؤاد هلال صحيحة حيث أكد الملحق المصري نفسه بأن علاقة القاهرة بالعناصر الوطنية الأردنية (المعارضة للنظام الأردني) وبخاصة حكومة النابلسي المنتخبة كانت وثيقة (٥٧).

أما الأمر الثاني فتمثل في إقدام السلطات الأردنية على اتخاذ إجراءات غير لائقة دبلوماسيا طبقًا للقوانين المرعية في هذا الصدد سواء من حيث فتح البريد المصري الوارد إلى السفارة المصرية في عمان أو الملحق المصري أو القنصل المصري في القدس ومعرفة محتواه من أجل النظر في التحريض الموجه من مصر إلي مرشحي القدس ضد الحكومة الأردنية والانتخابات البرلمانية كما ترآي لها ، أو منع وصول هذا البريد إلى السفارة والقنصلية بالقدس ، هذا العمل كان من شأنه زيادة الاحتقان بين البلدين فضلا عن تضييق الحصار على القنصلية المصرية في القدس (٥٨).

ففي أول رد فعل تجاه هذا الأمر أرسل محمد محمود عبد العزيز (القنصل العام بالقدس) إلي عدنان يونس الحسيني (محافظ القدس والأماكن المقدسة) رسالة أعرب فيها عن امتعاضه من الخطابات التي تصله وأعضاء القنصلية الدبلوماسيين وغيرهم من الموظفين بعد فتحها بمعرفة الرقيب المحلي بالقدس هذا من جهة ، فضلا عن منع كثير من الخطابات الخاصة المرسلة إلي

أعضاء القنصلية من الوصول إليهم على وجه الإطلاق من جهة أخرى ، وذلك على الرغم من المقابلة التي جرت بين محب السمرة (نائب القنصل) ومحافظ القدس والأماكن المقدسة بشأن هذا الموضوع ووعد المحافظ بعدم تكرار هذا الأمر، لكن المقابلة لم تكن ذات فائدة تذكر ولم تسفر عن شيء وتكرر فتح الخطابات للاطلاع على محتواها ، وبالرغم من المقابلة التي جرت بين محافظ القدس و نائب القنصل المصري لكن الرقيب المحلي بالقدس قام بفتح المظروف المرسل إلي القنصل من قبل المستشار الثقافي المصري بسوريا من مكتبه بدمشق والمختوم بختمه بما لا يدع مجالا للشك بانه يضم بريًدا رسميًا خاصًا بالقنصلية ، فضلا عما يتمتع به البريد المصري الخاص بالقنصلية من حصانة لا يجب إهدارها أو التقليل من شأنها ، ورغم وضوح كل ذلك دون ذكره من الأساس فإن الرقيب المحلي قد قام بفتحه ووقع بإمضائه على الشريط اللاصق الذي أعاد إغلاق الخطاب به متعمدا (٥٩).

فضلا عن مظروف أخر وارد للقنصلية من وزارة الداخلية المصرية وجرى به مثل ما حدث مع المظروف السابق الوارد من دمشق (٦٠).

وقد أعلن القنصل احتجاجه على هذا التصرف الذي لا يتفق والقوانين المعمول بها في هذا الصدد ، طالبا الإجابة عنها كتابة وفي أقرب وقت مع توضيح للأسباب التي دعت السلطات الأردنية المختصة إلى هذا الاجراء الذي يتعارض مع القوانين والأعراف الدبلوماسية ومبدأ المعاملة بالمثل ، مع إعادة خطاب المستشار الثقافي بدمشق وبيروت (٦١).

وقد أرسل عدنان يونس الحسيني (محافظ القدس والأماكن المقدسة) برسالة مكتوبة إلى القنصل المصري العام بالقدس يعرب فيها عن أسفه لما حدث من فتح البريد المصري الذي أعتبره وقع عن طريق الخطأ ، ووعد بإتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتلافي تكرارها في المستقبل (٦٢).

كما تقدمت وزارة الخارجية الأردنية بمذكرة إلى السفارة المصرية في عمان تعرب فيها عن فائق احترامها وتخبرها بأنها أبلغت سلطات الرقابة الأردنية فور

وصول رسالة القنصل العام في القدس الامتناع عن فتح البريد الوارد إلى السفارة المصرية أو الملحق العسكري في عمان أو القنصل المصري العام في القدس، وأنها عادت للمرة الثانية فأكدت هذا الأمر على سلطات الرقابة حتى تزيل أية شكوك من جانب السلطات المصرية (٦٣).

لتتوقف إلى حد ما الحملة على مصر كنتيجة مباشرة للانتخابات البرلمانية الأردنية في القدس مع شك الحكومة الأردنية في التدخل المصري المباشر حيث صرح رئيس الحكومة الأردنية (إبراهيم هاشم) لمحمد ابراهيم سيف الدين (السفير المصري في عمان) بعدم رضاه عن طرح هذا الموضوع في الصحف المصرية وعدم سيرها خلف المغرضين الذين يزعمون أن هذه الوزارة الانتقالية وزارة ضعيفة لارأى لها وأنها موجهة لتنفيذ سياسة خاصة بالانتخابات وبتعليمات محددة ، مؤكدا أن ما نشرته صحيفة الأخبار المصرية نقلا عن ناصر الدين النشاشيبي (الاعلامي العربي)عن سليمان النابلسي (مرشح الحزب الوطني الاشتراكي) من أن تلك الوزارة طبخها كيركبرايد (السفير البريطاني السابق والموجود بالأردن كعضو مجلس إدارة البنك البريطاني) غير صحيح على الإطلاق ومختلق ، بل وترك أثرًا غير طيب في نفس الملك الذي شعر بأنه المعني بهذا الافتراءات (٦٤).

وللحقيقة والتاريخ فإن دور مصر في انتخابات المجلس النيابي الأردني في القدس كانت واقعًا ملموسًا تركت فيه مصر كل بصماتها في توجيه مسارها ونتج عنها نجاح ساحق للجبهة الصديقة معها ، وبالنتيجة تألفت حكومة جديدة ترأسها سليمان النابلسي الذي كان زعيمًا للحزب الاشتراكي الوطني والموالي الشديد لمصر (٦٥).

وقد كانت الشكوك الأردنية حول تدخل مصر في الانتخابات الأردنية وبخاصة في القدس إلى حد كبير صحيحة وهو ما أعرب عنه السفير المصري في الأردن إلى وزير خارجيته بأن من الخير لنا الوقوف من هذه الانتخابات موقفا بعيدًا وألا نتدخل فيها حتى لا نعادي فئة ولا نناصر أخرى ، وهو ما أقره

وكيل وزير الخارجية واقترحه على مدير مكتب الرئيس جمال عبد الناصر بالبعد نهائيا وعدم التدخل (٦٦).

وأكد أنتونى إيدن (رئيس الوزراء البريطاني) أيضًا أن البرقية التي وصلته من سفيره بالأردن ذكرت أن رئيس الوزراء الأردني أبدى له مخاوفه مما سيحدث في الضفة الغربية ذات الكثافة العالية من الفلسطينيين وبين سكانها عمومًا من اللاجئين الذين أضحوا في حالة بؤس وتعاسة وفريسة للصحافة المصرية والفلسطينية ، فضلا عن الأموال التي تنفقها مصر وكذا السعودية بسخاء للدعاية المعارضة ضد النظام الأردني ، مقترحًا على بريطانيا المعاملة بالمثل واستخدام الصحافة بمبالغ أقل إذا جاءت من الحكومة الأردنية ، أي وطنية مدفوعة الثمن من أجل الحصول على الأصوات (٦٧).

وإن كانت وجهة نظر مصر ورئيسها جمال عبد الناصر الحرص على إنقاذ الأردن من براثن الاحتلال والسيطرة البريطانية مع تقدير عبد الناصر لمدى صعوبة موقف الأردن المادي من ناحية وأهمية ارتباطها العربي من ناحية أخرى ، لذا كلف اثنين من أقرب الضباط الأحرار إليه وهما كمال رفعت وأحمد لطفي واكد وأمرهما بالتوجه للأردن حيث أمضى أسبوعا هناك للعمل من أجل تحقيق ذلك الأمر خلال فترة الانتخابات لمساعدة العناصر الوطنية (٦٨).

ويؤكد لطفي واكد أنه أثناء وجوده في إحدى المرات بعمان حيث كان دائم السعي في الضفة الغربية والقدس طلب مقابلة عبد الحكيم عامر الذي كان يزور الأردن ، لكن عامر طالبه بالابتعاد عنه لأنه مكلف بعمل سري بخلاف مهمته ولا يجوز له الارتباط به (٦٩).

وقد عقد الضابطان كمال رفعت وأحمد لطفي واكد اجتماعا سريا مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاردني استغرق سبع ساعات للتنسيق حول الانتخابات مع اختلاف بعض المرشحين الآخرين الذين اتصلوا بهم، فقد رفض عبد الله الريماوي (مرشح حزب البعث عن رام الله)على سبيل المثال التعاون

مع الشيوعيين في جبهة وطنية واحدة رغم محاولة التأثير عليه لكنه أصر على موقفه بالبعد عنها (٧٠).

الانتخابات الأردنية في ٢١ أكتوبر ١٩٥٦

وعلى أية حال فقد جرت الانتخابات في جو يسوده الهدوء والنظام في ٢١ أكتوبر عام ١٩٥٦ لم تعتده الساحة الأردنية من قبل وذلك بإقرار جميع المرشحين ، فقد كانت معركة انتخابية بلا شك لأن الظروف التي جرت فيها وأحاطتها بالعدوان الثلاثي على مصر، وكذا موضوع حلف بغداد ، والتعدي الاسرائيلي على الحدود الاردنية كلها كانت من أخطر المواقف التي أحاطت بالأمة العربية عامة والأردن خاصة من حيث تطور المعركة بين العرب من جهة والاستعمار الصهيوني من جهة أخرى (٧١).

وقد تقدم عدد من الشخصيات الفلسطينية للترشح للانتخابات العامة في القدس والتي قسمتها السلطات البريطانية القابعة في الأردن لقسمين قسم يتعلق بالضفة الغربية أطلق عليه (القدس) ، وأما القسم الثاني الشامل للضفة الشرقية فأوردته (بعمان) ، ففيما يتعلق بالقدس فقد فاز في الانتخابات عدد كبير يقدر بعشرين عضو هم: داود الحسيني (القدس)، كامل العريقات (القدس)، يعقوب زيادين (القدس)، كمال ناصر (رام الله)، عبد الله الريماوي (رام الله)، فائق وارد (القدس من رام الله)، حكمت المصري (نابلس) ، عبد القادر الصالح (القدس من نابلس) ، فريد فائق العنباوي (نابلس) ، وليد الشكعية (نابلس) ، ويوسف باندك (بيت لحم) ، و محمد سالم الذويب (بيت لحم) ، نعيم عبد الهادي (جنين) ، ونجيب مصطفى الأحمد (جنين) ، والذي التقي به الباحث في عمان بمكتبه كنائب للرئيس ياسر عرفات، وحافظ حمد الله (طولكرم) ، والشيخ أحمد الداعور (طولكرم)، وعبد القادر يغمور (الخليل) ، ودكتور حافظ عبد النبي (الخليل) ، وسعيد العزة (الخليل)، وأحمد محمود حجه (الخليل) (٧٢).

في حين أن الضفة الشرقية عمان ضمت عشرين مرشحا فازوا في الانتخابات ليصل العدد الاجمالي إلى أربعين نائب في المجلس النيابي ،

ويلاحظ في هذا الانتخابات أنها كانت تمثل صراعًا عنيفًا بين العقائد والمذاهب والاتجاهات والأشخاص ولم تكن صراعا بين الحكومة والاحزاب كما جرت العادة في السابق ويعود السبب إلى طرد جلوب بغير رجعه (٧٣).

وبنفس الصدد نجد أن الاتجاه إلى اليسار والتطرف كان أقل بروزًا مما كان متوقعًا ، ولذا فإن المجلس النيابي الأردني قد ضم آراء واتجاهات كثيرة تدرجت من اليمين إلى الوسط إلى اليسار، تلك الآراء والاتجاهات كان بينهما عامل مشترك تمثل في العزم على التحرر والسير خلف الدول العربية المتحررة – وبخاصة نواب القدس – تأتي في طليعتها مصر (٧٤).

علي ان هذه الانتخابات لم تأت بأكثرية حزب معين أو بأكثرية عدة أحزاب في اتجاه واحد ، ولذلك فإن المجلس سيوزع القوة لتتعدد الأحزاب والكتل والاتجاهات فيه ، وإن كان هناك حزب يسعى لبناء كتلة تتفق في الرأي وتمثل الأكثرية كالحزب الوطني الاشتراكي الذي أكد أقطابه أن عددهم ومؤيدوهم ومناصروهم سيصل إلى ثلثي أعضاء المجلس أو يزيد (٧٥).

ومع ذلك فإن الحزب الوطني الاشتراكي قد فاز بأغلبية بسيطة عن بقية الأحزاب الأخرى ثلاثة عشر مرشحا منهم سبعة مرشحين من الضفة الغربية من نابلس وجنين وطولكرم وبيت لحم والخليل (٧٦).

وقد أوردت بعض المصادر العربية (٧٧) أن القدس وحدها كمدينة منفصلة عن باقي مدن الضفة الغربية ضمت ثلاثة أعضاء هم الذين فازوا في الانتخابات والذين جاءوا على التوالي داوود الحسيني ويعقوب زيادين وكامل عريقات الذي أطلق عليه نائب القدس وأريحا ، أما باقي الفائزين في الانتخابات بالضفة الغربية فجاءوا كالآتي: أربعة أعضاء في الخليل وعضوان في بيت لحم ، أربعة في نابلس ، واثنان في جنين ، وآخران في طولكرم ، وثلاثة في رام الله ، وقد ترأس المجلس النيابي حكمت المصري (نائب نابلس)، وعهد بالوزارة إلى سليمان النابلسي (أمين عام الحزب الوطني الاشتراكي)

والذي لم يفوز في الانتخابات فعينه الملك حسين رئيسا للوزراء إكرامًا لتاريخه السياسي المشرف في الأردن في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ (٧٨).

في الوقت نفسه ضم جهاز الحكومة عدداً من نواب الضفة الغربية أسندت إليهم بعض الوزارات ، كعبد القادر الصالح الذي عين وزيرا للزراعة ، ونعيم عبد الهادي الذي تولى وزارة الاقتصاد الوطني، وعبد الله الريماوي الذي أسندت إليه وزارة الدولة للشئون الخارجية وممثل حزب البعث في الوزارة (٧٩).

وكانت انتخابات أكتوبر التي انبثقت منها حكومة سليمان النابلسي هي الانتخابات الحرة الأولى في تاريخ الأردن تقريباً ، كما أن المرشحين الوطنيين وعلى رأسهم المقدسيين قد تلقوا مساعدات مثمرة من مصر وبفضلها فازوا في الانتخابات دون تلاعب كما كان يحدث في السابق (٨٠).

ويؤكد عز الدين عبد العزيز (السكرتير الأول بالسفارة المصرية بالأردن) ما ذهب إليه السفير البريطاني في عمان (تشارلز جونستون) في تقريره إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بشأن الانتخابات الأردنية بأنها جرت في حرية ونزاهة ونظام لم تعهده الأردن في تاريخها باعتراف جميع المرشحين بذلك، بالرغم من الصراع العنيف بين العقائد والمذاهب والاتجاهات والأشخاص (٨١).

المجلس النيابي الاردني الجديد ودور النواب المقدسيين فيه

هذا المجلس النيابي الأردني الجديد الذي ضم نوابًا عن القدس والضفة الغربية قد أثبت جدارة في اتخاذ سياسة عربية دمجت الأردن في الصف العربي ضد سياسة بريطانيا وربيباتها إسرائيل وأعاد للأردن هيبتها ومكانتها ، ويعتبر هذا المجلس النيابي هو المجلس الخامس بعد صدور دستور ١٩٤٧ إذ كان المجلس قبلها يدعى المجلس التشريعي وفقا للقانون الأساسي لسنة ١٩٢٨ (٨٢).

وعلى أية حال فقد تقدمت الحكومة النابلسية وهي الحكومة السابعة والثلاثون في تاريخ الحكومات الاردنية ببيانها الوزاري إلى مجلس الأمة في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٦ لطلب الثقة ، هذا البيان شمل عدة أسس جوهرية هي :

أولاً : السياسية العربية . وعمادها السير مع الدول العربية المتحررة والتمسك بالاتفاقيات العسكرية مع مصر وسوريا وقيادتها المشتركة، وكذلك تطور العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول.

ثانياً : استبدال المعونة البريطانية بالمعونة العربية. وقبول مبدأ المعونة العربية التي عرضتها كل من مصر وسوريا والسعودية كبديل للإعانة البريطانية للجيش الأردني والجيش الوطني ، واتخاذ الحكومة الخطوات الايجابية من أجل تحقيق هذا الهدف القومي.

ثالثاً : إنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية (٨٣).

وقد أضيفت إليها الأسس التالية : -

أولا : رفض كل محاولات الصلح مع إسرائيل ، ورفض المحاولات التي ترمي إلى تصفية قضية فلسطين التي هي ضمن المجموعة العربية ولا يحق لأي دولة من الدول أن تتخذ فيها أي إجراء لا توافق عليه المجموعة وأهل فلسطين اولاً.

ثانيا : السياسة الخارجية الأردنية والتي تقوم أساسا على الاتجاه القومي التحرري طبقاً لتصديات المجلس النيابي. ثالثا : استنكار سياسة الأحلاف ومنها حلف بغداد باعتباره خطراً يهدد سلامة العرب واستقلالهم (٨٤).

وفي خطوة تالية بدأ المجلس في تنفيذ برنامج حكومته حيث أبرمت حكومة سليمان النابلسي اتفاقية التضامن العربي كمرحلة أولى اتبعتها بإلغاء المعاهدة مع بريطانيا وهو ما يعد انتصارا ساحقا للمجلس النيابي وحكومة النابلسي ضد سياسة القصر الملكي (٨٥).

حتى أن تلك الحكومة النابلسية عرفت بالوزارة الوطنية ، فقد أطلقت الحريات العامة ومارس الحزب الشيوعي نشاطه بصورة علنية ومكثفة فكانت

صحفه ومنشوراته تغطي الساحة الاردنية واجتماعاته وندواته يمارسها جمهوره بكل حرية (٨٦).

كما نجح الحزب الشيوعي ونواب القدس في ظل حكومة النابلسي الجديدة نتيجة نشاطه العلني بعد الانتخابات وليس السري في إصدار جريدة علنية سميت بالجماهير، كما سمح لوكالة تاس السوفيتية بممارسة نشاطها في البلاد وتوزيع نشراتها هنا وهناك ، تلك الوكالة التي تروج للشيوعية وتبث الدعوة لها، كما أطلق عدد من المعتقلين والسجناء السياسيين الشيوعيين كان من بينهم فؤاد نصار السكرتير العام للحزب الشيوعي (٨٧).

كما نظم الحزب الشيوعي الاجتماعات والمحاضرات في الساحات العامة ولم يعد في حاجة للتستر بحيث أصبحت دعوة الشيوعيين تمارس علنيًا ، بل ويرفعون المنجل والمطرقة رمز الشيوعية العالمية على لافتاتهم في المظاهرات وكان العلم الأحمر السوفيتي يرفرف بذلك الرمزعلى الرغم من الحظر المفروض على الشيوعية (٨٨).

فقد كان هناك مرسوماً ملكياً صدر في عام ١٩٤٨ ثم عام ١٩٥٢ بمكافحة الشيوعية تلاه في عام ١٩٥٣ قرار آخر بمنع صدور الصحف الشيوعية ومقاومتها تلك المقاومة التي أقرت في مادتها الثالثة بالعقاب بالأشغال الشاقة المؤقتة ، لكن النابلسي (رئيس الحكومة) تجاهل ذلك وأقر مع أعضاء حكومته ونواب القدس مشروع قانون في ديسمبر سنة ١٩٥٦ سمح بصدور جريدة اسمها الجماهير الشيوعية ، كما وافق على فتح مكتب لوكالة تاس السوفيتية في القدس فبدأت النشرات والأفلام السوفيتية في الظهور صراحة دون موارية (٨٩).

كما قام نواب القدس بتقديم عدد من المطالب لرئيس الوزراء والملك من بينها إقامة علاقة مع الكتلة السوفيتية وإلغاء القوانين المعادية للشيوعيين حيث كانت هذه القوانين لازالت سارية المفعول ، بل تجاوز النائب فائق وارد ويوسف زيادين النائبين عن القدس في جلسة مجلس النواب الأردني المنعقد

في ١٣ مارس ١٩٥٧ ذلك حيث طلب علاقة محددة أو معاهدة عسكرية مع الاتحاد السوفيتي كي يرد على أي اعتداء على مصر أو الأردن ، وأشاد وارد بالعلاقة مع الاتحاد السوفيتي والصداقة معها مشيراً إلى أن تلك الصداقة العربية مع الاتحاد السوفيتي لم تعد وقفا على الشيوعية فقط بل أخذ الشرفاء من العرب يشعرون أن الإتحاد السوفيتي صديق للعرب في نضالهم ضد الاستعمار الغربي (٩٠).

وقد قوبل كل ذلك بعنف القصر الملكي ، بل امتد ليشمل وزارة النابلسي نفسها حيث صدر قرار من الملك في أبريل ١٩٥٧ بحل الحزب الشيوعي ومنعه من العمل السياسي متهما إياه بتوطيد علاقته مع إسرائيل وخيانته للقضية العربية من خلال دعوته لإقامة سلام مع الدولة المحتلة إسرائيل (٩١).

ولما كان من أهداف حكومة النابلسي اعتراف الأردن بالصين وروسيا وبالتالي الشيوعية فإن الملك حسين رفض هذا الأمر بحزم واشتاط غضبًا نتيجة التدخلات الخارجية الساعية لدخول الأردن في علاقات مع الدولتين وبخاصة من سوريا التي أرسلت إلى الحكومة الأردنية باقتراح تبادل علاقات أكثر ودية مع الروس والشيوعيين ، وكل ذلك كان بتحريض من عبد الله الريماوي وزير الشئون الخارجية الأردني والنائب عن الضفة الغربية ، هذا الاقتراح عرضه النابلسي على حكومته ولكن الملك تصدى له بشدة وكان ذلك بداية الازمة بين الملك والحكومة التي سارت على المسار الشيوعي وأدت في النهاية إلى استقالتها بل بالأحرى اقالتها (٩٢).

الهوامش

١. مذكرات وليد عبد اللطيف صلاح (وزير الخارجية الأردني السابق): من رحلة العمر، عمان، ١٩٩٢، ص ص ٢٢ – ٢٣.

٢. أرشيف وزارة الخارجية المصرية : محفظة ٣٦٦، ملف 131/٧/٢ ج١ رسالة من محمد محفوظ القائم بالأعمال المصري بالنيابة إلي وكيل وزارة الخارجية، عمان، ١٩٥٢/١٠/١.

٣. المصدر نفسه.

٤. د/حازم نسيبه : تاريخ الأردن السياسي المعاصر ١٩٥٢–١٩٦٧، عمان ، الأردن ، ١٩٩٠، ص ٢٥.

للمزيد من التفاصيل حول دستور ١٩٥٢ انظر، د/أمين عواد مهنا بني حسن: النظام السياسي الأردني ، مطبعة يزن ، الأردن ، ١٩٩٠، ص ص ٢٩–٥٠.

٥. أرشيف وزارة الخارجية المصرية : محفظة (٣٦٧) ، ملف رقم ١٣١/٧/١ ج٣ ، بشأن /الانتخابات والهيئات السياسية والأحزاب بالأردن ، من الوكيل المساعد للشئون السياسية إلى مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ، في ١٩٥٦/١٠/٩.

٦. د/حازم نسيبه : مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨٨–٩١.

٧. أرشيف وزارة الخارجية المصرية : محفظة (٣٦٧) ملف رقم ١٣١/٧/١ ج٣ ، بشأن /الانتخابات والهيئات السياسية والأحزاب بالأردن ، من الوكيل المساعد للشئون السياسية إلى مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية، فى ١٩٥٦/١٠/٩. د/حازم نسيبه: المرجع السابق ، ص ٢٥.

٨. أرشيف وزارة الخارجية المصرية : محفظة (٣٦٧) ملف رقم ٣١ ١/٧/١ ج٣ ، المصدر السابق.

٩. المصدر نفسه.

١٠. هنري لورانس : المسألة الفلسطينية ١٩٤٧– ١٩٦٧، الطبعة الأولى ، المجلد الثالث، الكتاب الخامس، ترجمة/ بشير السباعي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٥٣٥–٥٣٦. د/أمين عواد مهنا بني حسن: التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، الطبعة الأولى ، دار الجليل ، بيروت، ١٩٨٩، ص ٩٧–٩٨.

١١. د/حازم نسيبه : مرجع سبق ذكره ، ص ٨٥.

*سليمان النابلسي(١٩٠٨_١٩٦٧)من أثرياء مدينة السلط الاردنية وكبار ملاكها استوطنت عائلته الفلسطينية الاصل من نابلس الاردن، تمتع بنفوذ اجتماعي وسياسي كبير، تخرج من الجامعة الامريكية في بيروت سنة ١٩٣٢ وتخصص في الاقتصاد، وضحت اتجاهاته السياسية خلال فترة الدراسة وتكونت لديه قناعاته القومية أولا ثم القومية اليسارية ،عمل بالتعليم ثم عين رئيسا لديوان رئاسة الوزراء، انتقل للعمل بعدها بوزارة المالية ثم عين سكرتيرا عاما لمجلس الوزراء عام١٩٤٢ ليقدم استقالته ويتفرغ للعمل السياسي مع تعينه مديرا في البنك العربي، ومنذ ذلك الحين صار زعيما مرموقا في الحركة الوطنية ، اعتقل ودخل السجن عدة مرات ، كما تولي منصب وزير وسفير للاردن في لندن ، اضحي بحق مركز الحركة الوطنية في الاردن وهو أمر اجتمعت عليه مختلف القوي السياسية الاردنية حتي توليه الوزارة في ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦.الاهرام :العدد ٤٧٢٧٦، مقال/شخصيات وتواريخ .سليمان النابلسي بقلم/كريم مروة ،السنة ١٤٠ ، في ١٤مايو٢٠١٦. وللمزيد من التفاصيل انظر: ندوة المركز الاردني للدراسات والمعلومات : سليمان النابلسي قراءة في سيرته وتجربته ، ندوة ١٩٩٧،عمان ،الاردن.

** دكتور حازم زكي نسيبة ولد في القدس سنة ١٩٢٢ ، تخرج من الجامعة الامريكية ببيروت عام١٩٤٣، حصل علي الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة برنستين الامريكية ، عمل مديرا لدار الاذاعة الفلسطينية ومكتب المطبوعات بالقدس ، ترأس الوفد الاردني في لجنة الهدنة الاردنية الاسرائيلية من ١٩٥٤_١٩٥٦، وكيل وزارتي الانشاء والتعمير والاقتصاد الوطني، كما عين نائبا لرئيس مجلس الاعمار الاردني ، ثم وزيرا للخارجية الاردنية وعدد من الوزارات اللاحقة، فضلا عن توليه لوزارة البلاط الملكي الهاشمي ، وسفيرا للاردن لدي عدد من الدول العربية الاوروبية منها مصر وأخيرا مندوب الاردن الدائم لدي الامم المتحدة من ١٩٧٦-١٩٨٢. د/حازم نسيبة: مرجع سبق ذكره ، ص٢١٣.

١٢. اللواء علي أبو نوار: حين تلاشت العرب (مذكرات في السياسة العربية ١٩٤٨-١٩٦٤) ، الطبعة الأولى ، دار الساقي ، لندن ، ١٩٩٠ ، ص ٢٣٤. للمزيد من التفاصيل حول تزوير الانتخابات وتدخل الجيش فيها. أنظر سليمان موسى ، إعلام عن الأردن، توفيق أبو الهدى وسعيد المفتي دراسة في السياسة الأردنية ، الطبعة الأولى ، الجزء الثاني ، مكتبة الرأي ، عمان ، الأردن ،١٩٩٣ ، ص ص ١٦٥-١٦٧.

١٣.محاضر جلسات مجلس النواب الأردني : محضر الجلسة الثالثة في ٧ نوفمبر عام ١٩٥٤.

١٤.هنري لورانس : مرجع سبق ذكره ، المجلد الثالث ، الكتاب الخامس ، ص ٤٧٨. وسليمان الموسى: مرجع سبق ذكره ، ج٢ ، ص١٦٧.

***ابراهيم هاشم سيد حسن البزة من نابلس قدم الي شرق الاردن سنة ١٩٢١، حاصل علي شهادة الحقوق وامتهن القضاء ، سياسي قدير اشترك خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين كعضو في مجلس الوزراء الاردني وكان منافسا شرسا لتوفيق ابو الهدي ومن اشد معارضيه خلال تلك الفترة حتي عينه الامير عبدالله بن الحسين رئيسا للوزراء سنة ١٩٣٣وتولي بعدها رئاسة الوزارة لفترتين اخريتين ، عين سفيرا للاردن في لندن، كما اشترك في سنة ١٩٥٢في الهيئة النيابية عن العرش الاردني مع سليمان طوقان وعبد الرحمن أرشيدات إثر اعتلال صحة الملك طلال بن عبدالله. أرشيف وزارة الخارجية المصرية :محفظة رقم ٣٤٩ ، ملف رقم:٢/٨١/٧٦٣ج١ ، التقارير السياسية للسفارة المصرية في عمان ،بشأن/معلومات عن بعض الوزارة الاردنية الجديدة. المصدرنفسه : محفظة رقم /٧٩٤ ملف/٣/٧/١٦٣ج٤ .وسليمان موسي: مرجع سبق ذكره، ج ٢ ، ص ص ٢٦_ ٤٩.

١٥.د/حازم نسيبه : مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧١-٧٢.

١٦.أرشيف وزارة الخارجية المصرية : محفظة (٣٦٧) ، ملف رقم ٢٣١/٧/١ ج٣ ، التقارير السياسية للسفارة المصرية في عمان ، رسالة من محمد إبراهيم سيف الدين (السفير المصري) إلي وكيل وزارة الخارجية الدائم ، بشأن الانتخابات بالأردن)، في ١٩٥٦/٧/٥.

١٧.المصدر نفسه.

١٨.د/حازم نسيبه : مرجع سبق ذكره ، ص ٧٢.

١٩.اللواء علي أبو نوار: مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٥٠-٢٥١.

٢٠.محاضر جلسات مجلس النواب الأردني : وقائع الجلسة الأولى لمجلس النواب الأردني في شهر أكتوبر ١٩٥٦.

*أصله شركسي، ناصر الدين النشاشيبي : ماذا جري في الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، المكتب التجاري ، بيروت ، عام ١٩٦٢، ص ١٥٠.

٢١. أرشيف وزارة الخارجية المصرية : محفظة (٣٦٧) ، ملف رقم ٢٣١/٧/١ ج٣، التقارير العامة للسفارة المصرية بعمان ، بشأن /تغيرات حدثت أخيرا بالمراكز الكبيرة بالجيش الأردني، من حسام الدولة حسن خليل الملحق بالسفارة إلى القائم بالأعمال بالنيابة ، في ١٩٥٦/٨/٨.

**أصله شركسي، ناصر الدين النشاشيبي: المرجع السابق، ص١٥٠.

٢٢. أرشيف وزارة الخارجية المصرية : محفظة (٣٦٧) ، ملف رقم ٢٣١/٧/١ ج٣ ، التقارير العامة للسفارة المصرية بعمان ، بشأن /تغيرات حدثت أخيرا بالمراكز الكبيرة بالجيش الأردني، من حسام الدولة حسن خليل الملحق بالسفارة إلى القائم بالأعمال بالنيابة ، في ١٩٥٦/٨/٨.

٢٣. المصدر نفسه : رسالة من السفير المصري بعمان إلي وكيل وزارة الخارجية الدائم ، بشأن/ الانتخابات في الأردن، ١٩٥٦/٧/٥.

٢٤. مذكرات أنتوني إيدن (رئيس وزراء بريطانيا السابق) القسم الثاني من مرحلة ١٩٥١-١٩٥٧ ، ترجمة / خيري حماد ، مكتب الحياة للطباعة ، بيروت ، بدون تاريخ، ص ١٢٧.

٢٥. أرشيف وزارة الخارجية المصرية : محفظة (٣٦٧) ، ملف رقم ٢٣١/٧/١ ج٣ ، التقارير العامة للسفارة المصرية بعمان ، بشأن /الانتخابات في الأردن ، في ١٩٥٦/٧/٥.

٢٦. المصدر نفسه : الأرشيف السري الجديد محفظة (١) الأردن ، محفظة ١٣٨ ، صحيفة الصريح ، القدس ، السنة الثامنة ، عدد ٣٨٢ ، مقال بعنوان/ زعماء الشيوعية عملاء إسرائيل في الأردن ، في ١١ مايو ١٩٥٧.

٢٧. نجيب الأحمد : فلسطين تاريخًا ونضالًا ، الطبعة الأولى ، دار الجليل للنشر، عمان ، ١٩٨٥ ، ص ٦٣٨.

٢٨. دكتور/أمين عواد محمد بني حسن : التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، ص ١٠٥.

٢٩. أممنون كوهين : الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني بين ١٩٤٩/١٩٦٧، ترجمة/ إبراهيم الراهب، الطبعة الأولي، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٦.

٣٠. المرجع نفسه : ص ص ٢٦-٢٧.

٣١. المرجع نفسه : ص ٢٧.

٣٢. أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد محفظة (١) الأردن ، محفظة ١٣٨ ، صحيفة الصريح ، القدس، السنة الثامنة ، عدد ٣٨٢، مقال بعنوان/ زعماء الشيوعية عملاء إسرائيل في الأردن، في ١١ مايو ١٩٥٧. أممنون كوهين : المرجع السابق ص ٢٨.

٣٣. هنري لورانس : مرجع سبق ذكره ، المجلد الثالث ، الكتاب الخامس ص ٥٣٧.

٣٤. أرشيف وزارة الخارجية المصرية : مصدرسبق ذكره ، محفظة ١٣٨ في ١ مايو ١٩٥٧. أممنون كوهين: المرجع السابق ص ص ٢٩/٢٨.

٣٥. أرشيف وزارة الخارجية المصرية : محفظة ١٣٨، صحيفة الصريح ، القدس، السنة الثامنة ، عدد ٣٨٢، مقال بعنوان/ زعماء الشيوعية عملاء إسرائيل في الأردن، ص ٢ في ١١ مايو ١٩٥٧.

٣٦. المصدر نفسه، الحسين (ملك المملكة الأردنية) : مهنتي كملك، أحاديث ملكية نشرها بالفرنسية فريد جون صاحب جم ، ونقلوها للعربية/ غالب عارف طوقان، المطبعة الوطنية، عمان ، ١٩٨٦، ص ١٤٣.

٣٧. أرشيف وزارة الخارجية المصرية : محفظة ١٣٨ ، صحيفة الصريح ، القدس ، السنة الثامنة ، عدد ٣٨٢ ، مقال بعنوان زعماء الشيوعية عملاء إسرائيل في الأردن ، ص ٢ في ١١ مايو ١٩٥٧.

٣٨. سعد جمعة (رئيس الوزراء الأردني السابق) : المؤامرة ومعركة المصير، الطبعة الثانية ، دار الكاتب العربي، بيروت ، ١٩٦٨، ص ١٤٢.

٣٩. لمعي المطيعي : حقيقة وأسرار الشيوعية المحلية ، الناشر دار الكرنك ، القاهرة ، ١٩٦١.

٤٠. أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد محفظة (١) الأردن، محفظة ١٩٢، ملف ٢/٢/١ سري جدا رسالة من القائم بالأعمال المصري بالنيابة إلي وكيل وزارة الخارجية الدائم، عمان في ١٩٥٧/٣/١٤.

٤١. المصدر نفسه.

٤٢. المصدر نفسه.

٤٣. المصدر نفسه : الأرشيف السري الجديد، محفظة الأردن، محفظة ١٣٨ قديمة، ملف ٧٦٣/١٠٩/١، القنصلية المصرية العامة بالقدس، بشأن/ تقديم احتجاج إلى وزارة الخارجية الأردنية على ما نشر بجريدة الصريح المقدسية، في ١٩٥٦/١٠/١٢. الحسين (ملك المملكة الأردنية): مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤.

٤٤. د/محمد نصر مهنا : السوفييت وقضية فلسطين ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٠، ص ٢٧.

٤٥. أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، محفظة الأردن، محفظة ١٣٨ قديمة، ملف ٧٦٣/١٠٩/١، القنصلية المصرية العامة بالقدس، بشأن/ طلب تقديم احتجاج إلى وزارة الخارجية الأردنية على ما نشر بجريدة الصريح المقدسية، في ١٩٥٦/١٠/١٢.

٤٦. المصدر نفسه : الأرشيف السري الجديد، محفظة الأردن، محفظة ١٩٢، ملف ١/١/٩ سري جدًا ، بشأن/ السيد منيب الماضي/ مدير وكالة أنباء الشرق الأوسط بعمان ، رسالة من محمد إبراهيم سيف الدين (السفير المصري بعمان) إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم، عمان في ١٩٥٦/١٠/٢٢.

٤٧. المصدر نفسه : محفظة ١٩٢، ملف ١٠/١/١٣ سري جدًا، بشأن/ مهاجمة قنصل مصري بالقدس والملحق العسكري بعمان في الجرائد الأردنية ، من القائم بالأعمال المصري بالنيابة إلي وكيل وزارة الخارجية ، عمان في ١٩٥٧/٥/١٢.

٤٨. المصدر نفسه : الأرشيف السري الجديد، محفظة ١ الأردن، محفظة ١٣٨ قديمة ، ملف ٧٦٣/١٠٩/٢، القنصلية المصرية العامة بالقدس، رسالة من القنصل المصري العام بالقدس إلى القائم بأعمال السفارة المصرية بعمان ، بشأن/ طلب تقديم احتجاج إلى وزارة الخارجية الأردنية على ما نشر بجريدة الصريح الصادرة في ٧ مايو سنة ١٩٥٧ ، في ١٩٥٦/١٠/١٢.

٤٩. المصدر نفسه.

٥٠. المصدر نفسه ،منيب الماضي سليمان الموسى:تاريخ الأردن في القرن العشرين، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٥٩، ص ٦٦٣.

٥١. أرشيف وزارة الخارجية المصرية : محفظة ١٣٨ قديمة ، ملف ٧٦٣/١٠٩/٢، القدس في ١٢ مايو سنة ١٩٥٧، المصدر السابق.

٥٢. المصدر نفسه : الصريح القدس السنة الثامنة عدد ٣٨٢ مقال بعنوان/ زعماء الشيوعية عملاء إسرائيل في الأردن، في ١١ مايو سنة ١٩٥٧.

٥٣. المصدر نفسه : محفظة ١٩٢، ملف ١٣/١/١٠ سرى جدًا ، رسالة من عز الدين عبد العزيز القائم بالأعمال المصري بالأردن إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم، بشأن/ مهاجمة قنصل مصر بالقدس والملحق العسكري بعمان في الجزائر الأردنية، في ١٩٥٧/٤/١٥.

٥٤. المصدر نفسه : محفظة ١٣٨، ملف ٧٦٣/١٠٩/٢ ، القنصلية المصرية العامة بالقدس، رسالة من محمد محمود عبد العزيز (القنصل المصري العام بالقدس) إلى القائم بأعمال السفارة المصرية بعمان، القدس في ١٢ مايو سنة ١٩٥٧.

٥٥. المصدر نفسه : الأرشيف السري الجديد ، محفظة ١٩٢ ، ملف ١٣/١/١٠ سرى جدًا ، رسالة من عز الدين عبد العزيز القائم بالأعمال المصري بالأردن إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم، بشأن/ مهاجمة قنصل مصر بالقدس والملحق العسكري بعمان في الجزائر الأردنية، في ١٩٥٧/٤/١٥ ، وأخرى من القائم بالأعمال المصري في عمان إلى وزير الخارجية الأردنية ، في ١٩٥٧/٥/١٢.

٥٦. المصدر نفسه : رسالة من عز الدين عبد العزيز القائم بالأعمال المصري بالأردن إلى وزير الخارجية الأردنية ، عمان في ١٩٥٧/٨/١٣.

٥٧. أحمد حمروش : ثورة ٢٣ يوليو: الجزء الأول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢، ص ١٠٤٥.

٥٨. أرشيف وزارة الخارجية المصرية : المصدر السابق ذكره ، رسالة من عز الدين عبد العزيز القائم بالأعمال المصري بالأردن إلى وزير الخارجية الأردنية، عمان في ١٩٥٧/٨/١٣.

٥٩. المصدر نفسه : الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٣٨ قديمة ، ملف ٧٦٣/١٠٩/٢ ملف داخلي للرسالة رقم ٣٥٣، ٤/٢/٣ القنصلية المصرية العامة بالقدس ، رسالة من محمد محمود عبد العزيز (القنصل المصري العام بالقدس) إلى عدنان يونس الحسيني (محافظ القدس والأماكن المقدسة) بشأن/الاحتجاج على فتح بريد القنصلية الرسمي وبريدنا الخاص بمعرفة الرقيب المحلى، القدس في ١٩٥٧/٥/٩.

٦٠. المصدر نفسه : رقم داخلي للرسالة ٣٤٩ ، رسالة من محمد محمود عبد العزيز (القنصل المصري العام بالقدس) إلى وكيل وزارة الخارجية ، بشأن/الاحتجاج على فتح بريد القنصلية الرسمي وبريدنا الخاص، القدس في ١٩٥٧/٥/١٢.

٦١. المصدر نفسه : ملف داخلي للرسالة ٤/٢/٣ برقم ٣٥٣ ، القنصلية المصرية العامة بالقدس ، رسالة من محمد محمود عبد العزيز (القنصل المصري العام بالقدس) إلى عدنان يونس الحسيني (محافظ القدس والأماكن المقدسة) بشأن/ الاحتجاج على فتح بريد القنصلية الرسمي وبريدنا الخاص بمعرفة الرقيب المحلى، القدس في ١٩٥٧/٥/٩.

٦٢. المصدر نفسه : رسالة برقم ٣٤٩ داخلي ، المملكة الأردنية الهاشمية – وزارة الداخلية ، محافظ القدس والأماكن المقدسة، رسالة من عدنان يونس الحسيني (محافظ القدس والأماكن المقدسة) إلى قنصل الجمهورية المصرية بالقدس، القدس في ١١ مايو سنة ١٩٥٧.

٦٣. المصدر نفسه : الأرشيف السري الجديد ، محفظة ١ الأردن ، محفظة داخلية رقم ١٩٢، ملف رقم ١٠/١/٥١٤ سري جدًا ، بشأن فتح السلطات الأردنية لخطابات السفارة ، عمان في ١٩٥٧/٥/٢٨.

٦٤. المصدر نفسه : محفظة ٣٦٧ ، ملف ١/٧/٢٣١ ج٣ ، التقارير السياسية للسفارة المصرية في الأردن ، رسالة من السفير المصري بعمان محمد إبراهيم سيف الدولة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية الدائم ، بشأن/ الانتخابات بالأردن ١٩٥٦/٧/٥.

٦٥. المصدر نفسه.

٦٦. تشارلز جونستون : الأردن على الحافة ترجمة د/ فهمي شما، الطبعة الثانية ، وزارة الثقافة الأردنية ، عمان ، ١٩٩٦، ص ٤٨.

٦٧. مذكرات أنتوني إيدن (رئيس وزراء بريطانيا السابق) : مصدر سبق ذكره ، القسم الثاني ، ص ١٢٥.

٦٨. أحمد حمروش : مرجع سبق ذكره ، الجزء الأول، ص ص ١٠٤٢-١٠٤٤.

٦٩. المرجع نفسه : ج١ ، ص ص ١٠٤٤-١٠٤٥.

٧٠. المرجع نفسه : ج١ ، ص ١٠٤٥.

٧١. أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد محفظة رقم ١٩٢ ، ملف ٨/١/١، تقرير من عز الدين عبد العزيز السكرتير الأول بالسفارة المصرية في عمان ، في ١٩٥٦/١٠/٢٧.

٧٢. المصدر نفسه : رقم ٢٢٦ ، بشأن الانتخابات الأردنية من السفير المصري في عمان إلى وكيل وزارة الخارجية ، في ١٩٥٦/١٠/٢٧.

٧٣. المصدر نفسه.

٧٤. المصدر نفسه.

٧٥. المصدر نفسه.

٧٦. المصدر نفسه. وجدير بالذكر أن انتخابات عام ١٩٥٦ جاءت إنتصارا كبيرا للاحزاب الوطنية فقد حصل حزب النابلسي (الحزب الوطني الاشتراكي) على

١٧٢ ألف صوت، وحصل الشيوعيون باسم الجبهة الوطنية على ٥١ ألف صوت، وحصل حزب البعث العربي الاشتراكي على٣٤ ألف صوت ، وتشكلت حكومة النابلسي وفيها ستة وزراء من الحزب الوطني الاشتراكي ووزير من حزب البعث ووزير من الجبهة الوطنية وثلاثة وزراء مستقلين . الاهرام، العدد/٤٧٢٧٦، مقال/شخصيات وتواريخ : سليمان النابلسي. بقلم/ كريم مروة ،السنة ١٤٠، في ١٤ مايو ٢٠١٦.

٧٧.منيب الماضي، سليمان موسي : مرجع سبق ذكره ، ص ٦٣٦.

٧٨.المصدر نفسه ، ص ٦٣٦.

٧٩.المصدر نفسه ، ص ٦٣٧.

٨٠.تشارلز جونستون : مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٩.

٨١.أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد ، محفظة ١ الأردن محفظة داخلية رقم ١٩٢ ، ملف ٨/١/١ رقم ٢٢٦ ، رسالة من السفير المصري سيف الدين إبراهيم إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بشأن الانتخابات الأردنية في ١٩٥٦/١٠/٢٧.

٨٢.محاضر جلسات مجلس النواب الأردني : الجلسة الأولى من الدورة الاستثنائية الأولى، بتاريخ ١٣ مارس ١٩٥٧.

٨٣.المصدر نفسه.

٨٤. أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، محفظة ١ الأردن ، محفظة رقم ١٩٢، ملف ١/٢/١ سري جدًا، رسالة من السفير المصري سيف الدين إبراهيم إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم بشأن/ بيان الحكومة الأردنية لنيل الثقة ، عمان في ١٩٥٦/١١/٢٨.

٨٥.المصدر نفسه : بشأن الأزمة الوزارية بالأردن ، رسالة من عز الدين عبد العزيز القائم بالأعمال النيابة إلى وزير الخارجية الدائم ، عمان في ١٩٥٧/٤/٤.

٨٦.نجيب الأحمد : مرجع سبق ذكره ، ص ٦٣٩.

٨٧.منيب الماضي، سليمان موسي : مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦٤. أممنون كوهين، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٩-٣١.

٨٨.منيب الماضي، سليمان موسي : مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦٤، الحسين (ملك المملكة الأردنية) ، ص ١٢٨.

٨٩. الحسين (ملك المملكة الأردنية) : مصدر سبق ذكره ، ص ١١٨، منيب الماضي وسليمان موسى، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦٤.

٩٠. محاضر جلسات مجلس النواب الأردني، الجلسة الأولى من الدورة الاستثنائية الأولى : كلمة النائب/فائق ورادخى، بتاريخ ١٣ مارس ١٩٥٧.

٩١. منيب الماضي، سليمان موسي: مرجع سبق ذكره ص ٦٦٤، أممنون كوهين، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٩-٣١.

٩٢. الحسين (ملك المملكة الأردنية): مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢٢-١٢٣.

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق

أ- أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد

- محفظة رقم (١٩٢)، ملف رقم ١/٢/١ سري جدًا
، ملف رقم ٢/٢/١ سري جدًا
، ملف رقم ٩/١/١ سري جدًا
، ملف رقم ١٠/١/١٣ سري جدًا
، ملف رقم ٥٧/٢/٥١٤ سري جدًا
، ملف رقم ١٠/١/٣ سري جدًا
، ملف رقم ٨/١/١ سري جدًا برقم داخلي ٢٢٦
- محفظة رقم (١٣٨) قديمة ، محفظة ١ الأردن تشتمل على ملفات متعددة حول مقالات صحيفة الصريح بالقدس وكذا صحيفة الأردن ، والمراسلات التي جرت بين القنصل المصري بالقدس ووكيل وزارة الخارجية المصرية والأردنية ومحافظ القدس والسفير المصري بعمان.
- محفظة رقم((٣٤٩) ، ملف رقم٢/٨١/٧٦٣ج١
- محفظة رقم (٣٦٦) ، ملف رقم ١/٧/٢٣١.
- محفظة رقم (٣٦٧) ، ملف رقم ١/٧/١٣١ ج٣ ، ملف رقم ١/١٠٩/٧٦٣ ، وبها أرقام ملفات داخلية تحمل أرقام ٣٥٣، ٣٤٩.
- محفظة رقم(٧٩٤)،ملف رقم ٣/٧/١٦٣ج٤

ب- محاضر جلسات مجلس النواب الأردني:

- محضر الجلسة الثالثة في ٧ نوفمبر ١٩٥٤.
- وقائع الجلسة الأولى لمجلس النواب الأردني في أكتوبر ١٩٥٦.

- محضر الجلسة الأولى من الدورة الاستثنائية الأولى، في ١٣ مارس ١٩٥٧.

ثانياً: المذكرات الشخصية

- مذكرات أنتوني إيدن (رئيس وزراء بريطانيا السابق) القسم الثاني من مرحلة ١٩٥١-١٩٥٧، ترجمة / خيري حماد، مكتب الحياة للطباعة، بيروت، بدون تاريخ.
- تشارلز جونستون : الأردن على الحافة، ترجمة/ فهمي شما ، الطبعة الثانية ، وزارة الثقافة الأردنية ، عمان ، ١٩٩٦.
- الحسين (ملك المملكة الأردنية) مهنتي كملك، أحاديث ملكية نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جيم، نقلها للعربية /غالب عارف طوقان، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨٦.
- (اللواء) علي أبو نوار: حين تلاشت العرب (مذكرات في السياسة العربية ١٩٤٨-١٩٦٤)، الطبعة الأولى، دار الساقي، لندن، ١٩٩٠.
- مذكرات وليد عبد اللطيف صلاح (وزير خارجية الأردن السابق) من رحلة العمر، عمان ، ١٩٩٠.

ثالثاً: المراجع

- أحمد حمروش : ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الأول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٢.
- أممنون كوهين : الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني بين عامي ١٩٤٩/ ١٩٦٧، ترجمة/ إبراهيم الراهب ، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٦.
- د/أمين عواد مهنا بني حسن : التحديث والاستقرار السياسي في الأردن ، الطبعة الأولى ، دار الجليل ، بيروت ، ١٩٨٩.
- د/أمين عواد مهنا بني حسن : النظام السياسي الأردني ، مطبعة يزن ، الأردن ، ١٩٩٠.

- د/حازم نسيبه : تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢/ ١٩٦٧، عمان ، الأردن ، ١٩٩٠.
- سعد جمعة (رئيس الوزارة الأردنية السابق) المؤامرة ومعركة المصير، الطبعة الثانية ، دار الكاتب العربي، بيروت ، ١٩٦٨.
- سليمان موسى : أعلام من الأردن ، توفيق أبو الهدى سعيد المفتي دراسة في السياسة الأردنية ، الطبعة الأولى ، الجزء الثاني ، مكتبة الرأي ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٣.
- لمعي المطيعي : حقيقة وأسرار الشيوعية المحلية ، الناشر دار الكرنك ، القاهرة ، ١٩٦١.
- د/ محمد نصر مهنا: السوفييت وقضية فلسطين، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٠.
- منيب الماضى.سليمان الموسى : تاريخ الأردن في القرن العشرين، الطبعة الأولى ، عمان ، ١٩٥٩.
- ناصر الدين النشاشيبي : ماذا جرى في الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، المكتب التجاري ، بيروت ، ١٩٦٢.
- نجيب الأحمد: فلسطين تأريخًا ونضالًا، الطبعة الأولى، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥.
- ندوة المركز الاردني للدراسات والمعلومات : سليمان النابلسي قراءة في سيرته وتجربته، ندوة ١٩٩٧، عمان ، الاردن .
- هنري لورانس: المسألة الفلسطينية ١٩٦٧/١٩٤٧ ، الطبعة الأولى، المجلد الثالث، الكتاب الخامس، ترجمة/ بشير السباعي، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠٠٨.

رابعا : الدوريات

_الاهرام : العدد/ ٤٧٢٧٦ ، مايو ٢٠١٦.